

محضر الجلسة رقم 1016**التاريخ:** الثلاثاء 7 شعبان 1436 هـ (26 ماي 2015 م)**الرئاسة:** المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وسبعة دقائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثمانية

والثلاثين بعد الزوال

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام

الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل أن أشرع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال،

أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات

وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، نخطط المجلس المقرر علما بتوصل مجلس المستشارين

بمشروع قانونين محالين من مجلس النواب، ويتعلق الأمر بما يلي:

1- مشروع قانون رقم 78.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95

المتعلق بشركات المساهمة؛

2- مشروع قانون رقم 28.13 يتعلق بحماية الأشخاص المشاركين في

الأبحاث البيوطبية.

كما توصل السيد رئيس مجلس المستشارين من عدد من السادة

المستشارين باعتذارات مكتوبة عن حضور أشغال جلسة الأسئلة الشفهية

ليومه الثلاثاء 26 ماي 2015، وهم السادة: محمود عرشان، حسن أكليم،

عادل المعطي، توفيق كميل، حبوب الصخي، جمال الدين العكروود، عبد

الوهاب بلفقيه، المختار صواب، دحمان الدرهم، عبد الحميد احسيسن، عبد

السلام خيرات، سعيد ارزيقي، محمد الكبوري، مبارك السباعي، جواد

وهيب، لحسن بوعود، عبد الله أبو زيد، عبد الواحد الشاعر، عمر

أدخيل، عبد الرحيم الرماح، محمد احسايني، عبد الرحيم الزمزي، محمد

صالح اقميزة، فريدة النعمي، لحسن بلمقدم، ابراهيم بنديدي، عبد الرحيم
عثمون، حسان البركاني، عبد اللطيف اسطنبولي، عبد القادر لبريكي، نبیه
لحسن، محمد المفيد. انتهت اللائحة.كما توصل رئيس المجلس بقرارين للمجلس الدستوري، الأول رقم
15/961 والثاني رقم 15/962، واللذين صرحا بموجهها بمطابقة كل من
القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية والقانون التنظيمي رقم 12.14
بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا
للدستور.كما نخب المجلس المقرر أن الجلسة العمومية المخصصة لمناقشة عرض
السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات التي كان من المقرر عقدها
يوم غد الأربعاء 27 ماي 2015 على الساعة الثالثة زوالا قد تم تأجيلها إلى
موعد لاحق.كما أحيط المجلس المقرر أنه لدينا استدرارك على جدول أعمال جلسة
الأسئلة، حيث عوض السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل حول
"الأوضاع الاجتماعية للمتقاعدين" بالسؤال الموجه لنفس القطاع حول
"غياب توفير الحماية الاجتماعية بمصحات الصندوق الوطني للضمان
الاجتماعي".كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،
يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الثقافة بإدراج الأسئلة الموجهة
لوزارته في بداية الجلسة، نظرا لارتباطه بالتزامات حكومية طارئة.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها رئاسة المجلس إلى

غاية يوم الثلاثاء 26 ماي، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 12 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 27 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

واسمحوا لي قبل أن نستأنف جلستنا أن نرحب بالسيد الوزير الذي

نال الثقة المولوية، وتتمنى له مسارا جيدا.

شكرا.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه

الجلسة، وعددها 19 سؤالا، واحد منها آني موجه للقطاع المكلف بالمغاربة

المقيمين بالخارج، و18 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: السكني، التعليم

العالي، الشباب والرياضة، التضامن، الثقافة، العلاقة مع البرلمان،

التشغيل، تحديث الإدارة، والشؤون العامة.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤال الموجه للسيد وزير الثقافة، وموضوعه

الثقافة على أربع مستويات:

المستوى الأول تيمم مستوى الجرد، فتقوم الوزارة سنويا بعمليات كبرى لجرد العديد من المجالات التراثية القروية، وخلال السنة الماضية قمنا بعملية الجرد بإقليم مراكش، الحوز، سطات، تارودانت، اشتوكة آيت باها، ورزازات، زاكورة، العرائش، الأقاليم الصحراوية وطاقا.

أما على مستوى البحث الأثري، فخلال هاذ السنوات الأخيرة توسعت برامج البحث الأثري، وهمت عدة مناطق وعدة حقبة تاريخية، إما بالنسبة للفترة ما قبل التاريخ بتافوغالت أو بالنواحي ديال الصورة أو بالنواحي ديال الناظور، أو فيما يخص الفترة الرومانية بمواقع ويلي، بناصا، تاموزيدا، غيغا، ليكسوس، زليل... إلخ، أو الفترة الإسلامية، فالحفريات بسجلاسة وأغات والنكور وإكليز.

ثم على مستوى الترميم والتهيئة، خصصنا في هاذ السنة الأخيرة ما يفوق على 60 مليون درهم مخصصة للعالم القروي، قمنا بها بعدة عمليات للترميم والصيانة، همت عدة مواقع: كويلي بناصا، تاموزيدا... إلخ، أو عدة قلاع وقصبات بحال: قلعة أمكرو بإقليم تاونات، أو رد الاعتبار لدار السلطان بتانجيجت إقليم كلميم... إلخ.

ثم هناك حماية على الصعيد القانوني من أجل تصنيف وتسجيل هذه المواقع بالبوادي المغربية ضمن التراث الوطني.

وأخيرا، على مستوى التعريف والتحسيس تقوم بعدة عمليات وتنظيم جولات للأطفال ديال المدارس والإعداديات لهاذ المواقع، ثم بطبيعة الحال طبع عدة مطويات اللي تتقدم هاذ التراث في البادية المغربية، إلى جانب إصدار النشرة الأثرية المغربية وسلسلة دفاتر التراث، وقمنا بإصدار العدد الأول من أطلس التراث الثقافي لإقليم طاقا خلال هاذ السنة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا تشكروكم على الجواب دياكم، لكن ذلك ما تمنعش من إثارة الانتباه إلى العالم القروي، لازالت البوادي المغربية تتعرف واحد النقص كبير في المجال الثقافي، لا من البنى التحتية ولا من المجال الثقافي، لا من حيث المؤطرين للفئات الشابة.

والملاحظ، السيد الوزير، هو أننا تنتفكرو البادية إلا من خلال جلب فرق فلكلورية موسيقية لتنشيط مهرجانات المدن.

ولهذا، تنطلبو منكم، السيد الوزير، أن تقوموا بوضع العالم القروي

حماية التراث الثقافي للبوادي المغربية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد تضمامت:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تسجيلا لهذا التفاعل الحضاري الحاصل في المغرب، من تعدد الأنواع في العمران والأزياء والحلي والمنتجات الحرفية والفنية والطبخ والموسيقى، باختلاف أنواعها وإيقاعاتها وحمولتها التي اتسمت بقدرتها على التطور والتعايش مع مجموعات الحدائث وروح العصر، وهذا التنوع الثقافي في المغرب ظل الطابع المميز لهذا العطاء، الخلاق، المتجذر بجذوره الراسخة في أعماق كينونتنا ووجداننا وذكرياتنا الجماعية.

ونسجل بارتياح عميق السياسة المتبعة من طرف الوزارة التي تسهر على تنظيم مهرجانات محلية تهم بالتراث المحلي مثل "موسم طانطان" بجهة كلميم - السارة، ومهرجان "أوحاش" و"الهومة" و"الكدره" و"كناوة" في إقليم طاقا، ثم مهرجان "الهيت" بسيدي سليمان، وأمثالهم كثيرة في ربوع المملكة.

ولهذا السبب، نطلب من الحكومة تحمل مسؤوليتها في بلورة السياسات والتشريعات الكفيلة بحماية الرصيد الإنساني المغربي بجميع أنواعه، والعمل على تحسيس جميع مكونات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بأهمية هذا التراث الثقافي البدوي.

فما هي، سيدي الوزير، إستراتيجيتكم ومخططاتكم لحماية هذا الموروث الثقافي بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

جوابا على هذا السؤال حول التراث الثقافي للبوادي المغربية، يمكن القول أن رغم تركز نسبة مهمة من المواقع الأثرية والبنائات التاريخية والتراث الإثنوغرافي والمهارات بالمجالات الحضارية التقليدية، فالقوى والبوادي المغربية تعج بالفعل بالآلاف من المعالم الأثرية والتاريخية، وتحتضن كذلك زخا كبيرا من التقاليد والمهارات والطقوس الإثنوغرافية.

ووعيا منها بأهمية هذا الموروث الثقافي الوطني العريق، تشتغل وزارة

كمرتکز من المرتکزات دبال سياسية الوزارة، وهكذا تتدخل الوزارة على عدة مستويات:

- المستوى الأول تيمم التنظيم ومشاركة الكتاب والناشرين المغاربة في أكثر من 20 معرض دولي في أوروبا، في العالم العربي، وفي إفريقيا؛
- كذلك تنظيم مشاركة المغرب في عدة تظاهرات ثقافية خلال السنة الماضية بفرنسا، كوت ديفوار، اليونان، سويسرا، الصين، الجزائر...

إلح؛
- هذا، بالإضافة إلى تقديم الدعم لمؤسسات وفرق فنية لمشاركتها في تظاهرات فنية بالخارج.

يمكن القول كذلك أن هناك عدة متدخلين فيما يخص الدبلوماسية الثقافية، هناك بطبيعة الحال إلى جانب وزارة الثقافة، وزارة الخارجية والتعاون، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج وقضايا الهجرة، هناك وزارة الصناعة التقليدية، وزارة السياحة، وزارة المغاربة المقيمين بالخارج تقوم بدور مهم اللي مع الشركاء الآخرين للتحسيس والتعريف بثقافتنا وجعل الروابط الثقافية والوطنية مع مغاربة الخارج تظل مستمرة وقوية.

ولكن، الموضوعية تقتضي القول أننا في حاجة اليوم إلى آلية وطنية لتنسيق كل هاذ العمل ما بين هاذ الفرقاء لتسطير إستراتيجية وطنية في مجال الدبلوماسية الثقافية، واختيار الدول سنويا التي سنقوم بها بحضور ثقافي متميز.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العقاوي:

السيد الوزير،

يتوجب على الحكومة تعزيز دور الدبلوماسية الثقافية ليصبح وسيلة فعالة للتعريف بالتراث الثقافي الوطني الذي تجهله العديد من الدول، العديد من الدول تجعل من الدبلوماسية الثقافية أهم آلية للدفاع عن مصالحها الوطنية، والمغرب -للأسف- لم يتمكن من الترويج لقضاياها المصرية عبر هذه الوسيلة الناجعة والفعالة.

لماذا لم يهتم المغرب بالشكل المطلوب بالمشاركة على الصعيد العالمي في مجموع التظاهرات الثقافية الإقليمية والدولية، وتكريس حضوره الدائم والمتميز من أجل تحقيق الإشعاع الثقافي لبلادنا وتعزيز تأثيرها دوليا؟
يتعين استغلال الإمكانيات التي تتجه للعلاقات الثنائية لتعزيز الحضور الثقافي الوطني والدفاع عن قضاياها العادلة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

والبادية المغربية ضمن الأولويات ديالكم في الحكومة حتى لا تخلفوا الموعد مع ساكنتها.

وخصم تفكروا، السيد الوزير، بأن العالم القروي هو القلب النابض للمدينة لا من جلب الزرع أو الخضار واللحم.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، نمر إلى السؤال الثاني موضوعه تفعيل الدبلوماسية الثقافية.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أمام الأهمية البالغة التي تكتسبها الدبلوماسية الثقافية إلى جانب الدبلوماسية الرسمية، والمثالة أساسا في الإشعاع والترويج لثقافة المملكة المغربية وحضارتها العريقة، فضلا على الأدوار الفعالة التي يمكن أن تنهض بها كوسيلة من وسائل الدفاع عن المعالم العليا للمغرب.

وفي غياب إعطاء الدبلوماسية الثقافية ما تستحقه من دعم وتشجيع، نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات المتخذة لتعزيز الحضور الثقافي المغربي بالخارج؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالفعل، الدبلوماسية الثقافية تتلعب دور أساسي في التعريف بالمروروث الثقافي لبلادنا وإبداعنا المعاصر، هي تتلعب كذلك دور أساسي لتثمين الروابط الثقافية والوطنية مع المغاربة المقيمين بالخارج.

هي كذلك تتلعب دور أساسي للتعريف بالمنجزات المغربية على الأصعدة المؤسساتية، السياسية والديمقراطية لأن التعريف بالإبداع المغربي وبالحرية الثقافية في بلادنا هي أحسن دليل على حرية الإبداع وحرية التعبير وعلى الديمقراطية التي تحظى بها بلادنا.

ومن هذا المنطلق، جعلنا من هذا العنصر دبال الدبلوماسية الثقافية

الثقافية، هو معزز كذلك بما يخص التنشيط الثقافي في العالم القروي، ويمكن القول أننا نقوم بعمل كبير جدا من خلال دعم المهرجانات التراثية، التي تمه أساسا المناطق الجبلية والقرى أساسا، وخصصنا لهاذ العملية ما يفوق على 15 مليون درهم سنويا، وهي فرصة لإعطاء فرص الشغل للفنانين بالمناطق الجبلية والقروية، وكذلك لخلق واحد الدينامية سياحية ثقافية في هاذ المناطق.

إلى جانب هاذ العمل، ندعم عدد كبير من الجمعيات التي تشتغل في العالم القروي من أجل التحسيس على القراءة، من أجل تنظيم تظاهرات، وسنويا هناك جزء كبير من الجمعيات الثقافية تشتغل في العالم القروي اللي هي مدعمة من طرف وزارة الثقافة. ولكن، لا بد أن نشير هنا...

السيد رئيس الجلسة:

سالى الوقت السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وعلى الجهود التي كقوموا بها في هاذ القطاع، إلا أنه، السيد الوزير، هل لا تلاحظون أن هناك، رغم هاذ الجهود التي لا تترقى إلى المبتغى المطلوب وخاصة بالعالم القروي، ألا ترون، السيد الوزير، أن قلمم بأن باش يمكن تغطيو هذا، خصكم تخصصوا 40% من الميزانية ديال وزارة الثقافة، ألا يمكن إشراك الجماعات والمجتمع المدني ولا الخواص كذلك؟ إشراك الخواص لأن كنعرفو الميزانية المخصصة لوزارة الثقافة هي ميزانية هزيلة جدا، ولا يمكن أن تسد الخصاص الموجود بالعالم القروي.

قلمم بأنكم هيأتم 20 نقطة للقراءة بالعالم القروي، هذا غير كاف، السيد الوزير، بالنسبة للعالم القروي، ولكن كين شيء مهم بالنسبة لإشراك الساكنة ديال العالم القروي، ولو أنكم، السيد الوزير، هيأتو ووفرتو البنية التحتية، كيبقى الضعف ديال الموارد البشرية، كيبقى هذالك الشيء كلشي واقف.

إذن، خص إستراتيجية ديال الحكومة تخمم في عقد شراكة مع الجماعات، وكذلك الخواص باش يمكن فتحو المجال لهاذ المرافق اللي اتتا بصد التبيء ديالها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه الإجراءات المتخذة

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا..

إذن، السؤال الثالث موضوعه مجال تدخل وزارة الثقافة بالعالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر قطاع الثقافة من القطاعات المهمة والإستراتيجية إلا أن هذا القطاع مرتبط بالمجال الحضري أكثر ما هو مرتبط بالمجال القروي، وأسباب النزول ديال السؤال ديالنا، السيد الوزير المحترم، نود معرفة تدخلكم بالعالم القروي، وما هي حصيلتكم في هاذ المجال؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال حول العمل الثقافي بالعالم القروي.

بطبيعة الحال لا بد ما نذكرو بأن وزارة الثقافة منذ بداية سنة 2012 ضمن المخطط والبرامج القطاعية ديالها وضعت سياسة القرب كأولى الأولويات، وسياسة القرب من أجل تقريب الخدمات الثقافية من كل المواطنين والمواطنين، ولا سيما في المناطق النائية والعالم القروي.

ولا بد هنا من التذكير بأن مع بداية سنة 2012 لاحظنا أن الخصاص فيما يخص البنيات التحتية الثقافية كان يهم 96 جماعة حضرية، و39 عاصمة إقليم أو عمالة، و90% من الجماعات القروية.

ومن هذا المنطلق، قمنا، لتجاوز هذا الخصاص، خصصنا ما يفوق على 40% من ميزانية وزارة الثقافة، دون احتساب كتلة الأجور، لإحداث مراكز ثقافية بالخواص، ونقط القراءة بالقرى والعالم القروي.

ويمكن القول أن ما بين الفترة ديال 2012-2014، تمكنا باش نحدثو ما يناهز 20 مركز ثقافي بكل مكوناته، وواحد العشرين ديال نقط القراءة بالعالم القروي.

ولدعم هاذ الجهود بالعالم القروي، قمنا كذلك بتجهيز خمس مكاتب متحركة، وهي عبارة عن قوافل للقراءة، تستهدف الوصول إلى المناطق النائية، ثم جهزنا المديرية الجهوية بواحد 60 حقيبة للقراءة لتوزيعها في المناطق القروية والنائية.

بطبيعة الحال هاذ العمل اللي تنقومو به فيما يخص إحداث هاذ المنشآت

منذ بداية العملية، ترحلوا ابتداء من 11 ماي ابدأ الترحيل، 11 ماي ترحلوا 14، 13 ماي 13، 15، 15 ماي والأحد 17 ماي، لحد الساعة ترحلت 97 ديال المغاربة اللي ترحلوا. اشغال ابقوا لنا الآن اللي باقين تما في السعودية؟ بقات 41، هاذ 43 عفوا، منهم 13 ديال الأجانب اللي الأزواج ديال المغريات، فيها 13 ديال الزوجات المغريات، وفيه الأطفال ديالهم، قلنا للمغريات نرحلوكم، ونرحلو الأطفال ديالكم، هاذي يمكن لنا نديروه، لأن الأجانب كايين مسطرة ديال التأشيرة، إلى غير ذلك راك كنعرفوا ذلك الشي أحسن مني، إلا أنه هاذ 13 ديال المغريات قالت ما يمكنش ندخلو بدون الأزواج ديالنا، وهذا بطبيعة الحال تيتطلب الوقت باش ياخذوا التأشيرة.

إضافة إلى هذا، هاذ الوقت كلو اللي كانوا في السعودية، الدولة المغربية تتحمل نفقات المبيت، الإيواء والأكل، والآن التذاكير ديال السفر ديالهم باش يدخلوا للمغرب.

أعتقد هذا مجهود كبير خصنا نسجلوه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيد خديجة الزوي:

السيد الوزير،

نحن لا نبخس المجهودات، السيد الوزير، لا نبخس مجهوداتكم في هذا الميدان، ولكن ألا ترون أن هناك غيابا تاما - أؤكد عليه - على مستوى التواصل؟

نحن لا نفهم ولا نعرف إلا ما تناقلته المنابر الصحافية، لم نسمع ببلاغ صحفي لوزارة الجالية أو لوزارة الخارجية المكلفة بهذه الملفات لا عبر التلفزيون ولا راديو ولا غير ذلك.

إذن، هناك صمت موازاة مع المؤسسة العسكرية، لاحظنا أنها واكبت مجموعة من البلاغات، توابت عليها مجموعة من البلاغات التي كانت تترافق ماذا حصل لشهيد الوطن ياسين بحتي، وكذلك عرفنا الكثير من الأشياء، لم تترك هناك غموضا.

إذن، ما ندعوكم إليه كحكومة أو كوزير مسؤول عن الجالية هو أن تصدروا بلاغات، لأن هاذ الناس اللي تما راه عندهم الأهل ديالهم هنا، وكانوا في عاود ما يتصلوا بكم كيتصلوا بالمنابر الصحافية، وهذا ماشي منطقي، المنطقي هو أنهم خصهم يتصلوا بكم اتما وتأخذوا اتما المعلومات.

إذن، لا بد من وضع إستراتيجية للتواصل كلما كانت هذه الأشياء موجودة. وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فإنني أدعو المجلس لقراءة الفاتحة على شهيد الوطن السي ياسين بحتي الذي كان طبعاً في خدمة وطنه.

لحماية جاليتنا بدولة اليمن الشقيق.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يلاحظ المتبعون لشؤون جاليتنا باليمن غياب تام للتواصل بين وزاراتكم وكذلك وزارة الخارجية معنا، لنا نطالب السيد الوزير أن يوضح لنا وللرأي العام الإجراءات التي تعتمدها المصالح الإدارية المختصة لحماية الجالية بدولة اليمن الشقيق، والتي تعيش حربا شرسة مفتوحة.

على الرغم من أن عدد المغاربة - قد تقولون - بأنه يعتبر محدودا، إلا أن همنا الأول هو الحفاظ على أرواح المغاربة وأعراضهم وكذلك ممتلكاتهم أينما كانوا وكيفما كان عددهم.

لنا، نتساءل في الفريق الاستقلالي: ما هي التدابير المتخذة لحماية أبناء الجالية المغربية المقيمة بدولة اليمن؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة النائبة المحترمة.

السؤال الشفوي زولتي منو واحد الكلمة اللي جات في السؤال الكتابي وتنشرك على ذلك الشي اللي زولتيه لأن في السؤال الكتابي قلت بأنه هناك تقصير قوي أو غياب قوي لوزارة الخارجية، وبالتالي كان من باب الإنصاف أن أقول ربما مقصرين في التواصل، ولكن اللي يمكن لي نقول لك بأن ولو أن العدد قليل، إلى كان مغربي واحد فهو انشغال قوي عندنا دائما كاملين.

العملية اللي قمنا فيها في هاذ المجال هو ترحيل المغاربة، ترحيل المغاربة اللي في اليمن. الآن، الوضع الآن 141 اللي استطعوا أنهم يدوزوا على الحدود مع المملكة العربية السعودية، باش نواجهو يعني هاذ المشكل اللي مطروح باش يمكننا ندخلو المغاربة درنا خلية هنا على صعيد وزارة الخارجية، اللي فيها وزارة شؤون الهجرة وعدد من المؤسسات والقطاعات الأخرى، درنا خلية على صعيد القنصلية ديالنا في جدة اللي فيها الدبلوماسيين ديالنا يشتغلوا، درنا 4 ديال الأرقام هاتفية مفتوحة للمغاربة اللي في اليمن والعائلات ديالهم باش يتصلوا باش يشوفوا كيفاش يمكن أنهم يترحلوا للمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كانوا تصارح إذاعية متعددة، كانوا استجابات عديدة جدا، كانت كذلك تصارح في التلفزيون المغربي، القناة الأولى والقناة الثانية، إلى غير ذلك، هاذ الشيء كولو تدار، ربما غير كافي، ربما.

وأتشكر لهاذ السؤال ديالك اللي اعطانا هاذ الإمكانية كذلك باش نزيدو في هاذ التواصل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذا سمحتو نقرأو الفاتحة على روح الشهيد.

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَكَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

مُبْتَغَانِ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤالان المواليان للسيد وزير السكنى وسياسة المدينة، تجميعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة. الأول يتعلق بالتقييم الأولي لبرنامج السكن الموجه للفئات.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف، تفضل فريق التحالف.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نعم؟

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

ولكن هناك وزيرة كذلك تستحق الترحيب، وندعو لها بالتوفيق.

السيد رئيس الجلسة:

شوف، نوصلو للسؤال ديالها وغادي نرحبو بها.

تفضل، تفضل.. راه عندها أول سؤال في مجلس المستشارين.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد بادرتم، السيد الوزير، منذ مدة ببلورة مشروع سكني جديد موجه أساسا للفئات الوسطى ضمن عملكم لتوفير عروض سكنية لفئات اجتماعية مختلفة. هذا المشروع يهم إنجاز 20 ألف سكن في أفق سنة 2016 حسب ما أعلنتم عنه سابقا بهذا الخصوص، وقد شرعتم فعلا في إنجاز المشروع، وتم تضمين قانون المالية للسنة الماضية تدابير تتعلق بدعم هذا المشروع السكني الهام، غير أن صعوبات رافقت التنفيذ، مما جعله لا يحقق الأهداف المرجوة منه لحد الآن.

ونسائلكم، السيد الوزير، عن تقييمكم الأولي لعملية الإنجاز وعن الصعوبات التي تحول دون تحقيق إنجاز العدد المحدد في هذا المشروع، وهل تمكنتم من تجاوز الصعوبات والعوائق؟

كما نسائلكم عن مدى إمكانيات توسيع المشروع والزيادة في عدد الشقق التي يتضمنها، علما أن رقم 20 ألف شقة رقم مهم، غير أنه غير كاف مقارنة مع الطلب المتزايد على السكن من هذا الصنف من طرف الفئات الوسطى.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

بالنسبة للسؤال الثاني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا يزال الولوج إلى السكن المتوسطي من المعضلات الصعبة التي تواجه الطبقة المتوسطة، بالرغم من قيام الحكومة بجهود مهمة في هذا المجال من أجل تسييرها، كما أن ضعف تنوع التمويلات وقلة العروض السكنية الموجهة لهذه الشريحة، والأسعار المرتفعة التي تتجاوز القدرة الشرائية بسبب تدخل الوسطاء، يجعلها توجه رغبا عنها إلى منتج السكن الاقتصادي الموجه أصلا لفائدة الأسر محدودة الدخل.

لن ندخل في هذا المشروع، اللهم إذا عملتم على رفع سعر المتر المربع، وجئنا عندكم في القانون المالي ديال هذه السنة ودوزنا 6000 درهم دون احتساب الضرائب، أي 7200 درهم مع احتساب الضرائب، وهذا ما أدى إلى أنه توصلنا لحد الآن بواحد 14 ألف وحدة في إطار الاتفاقيات التي أودعت بوزارة السكنى، ومنها تقريبا 4 آلاف اللي تم الإعلان أنه سيتم الخروج إلى مرحلة الورش، أي العمل به.

بالطبع، يظل هاذ العدد غير كاف، وهذا يدل على أن ليس هناك انخراط من قبل المنعشين العقاريين، هذا واقع، يمكن أن يسجله البعض ويقول هذا فشل لوزارة السكنى، مرحبا، احويط قصير ما كاين مشكل، وزارة السكنى ماشي هي اللي كتبني، وزارة السكنى والحكومة على هذا المستوى نحن نقوم باختيار لتأطير القطاع ولتحفيزه وللدفع به، اعتمادا أساسا على القطاع الخصوصي لكن بمساهمة كذلك لبعض الشركات العمومية، حتى الشركات العمومية التي اعتمدنا عليها أساسا "العمران"، وبعض الشركات التابعة لـ "صندوق الإيداع والتدبير" كلها الآن أخذت وعد على عاتقها أنها تبني ما يناهز 3000-3500 شقة.

الاتفاقية اللي درنا مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين هي اتفاقية ديال 20 ألف، اتفاقية مبدئية، غير مبدئية، ماشي شي حاجة ملزمة، ولكن نحن نعتبر أن الخصائص على هاذ المستوى يتجاوز 50 ألف، ما بين 50 و60 ألف ماشي أكثر، خصنا نعرفو بأما ما خصناش ننتظرو في هاذ الفئة هاذي الأعداد التي عرفناها في السكن الاجتماعي، انكونو موضوعيين، ما كايناش هاذ الأعداد، ما كايناش هاذ الفئات التي يمكن أن تلج إلى هاذ النوع من السكن في هاذ الحدود، أكثر من ذلك يمكن 100 ألف لكن ليس أكثر.

فالآن ما نسعى إليه هو أن نجد الصيغ الحقيقية للدفع بهذا المنتج في السوق. هناك معيقات، الأولى هو أن المنعشين العقاريين تعودوا على نسبة الربح اللي موجودة في الاجتماعي، هذا كلام آخر، وهناك التزامات إلى حدود 2020، هناك موقف عند الدولة المغربية وعند الحكومة اليوم هو أن لا تتأدى في سياسة الإعفاءات الضريبية، إذن الإعفاء الضريبي على هاذ المستوى مرفوض، لأن هناك قطاعات اقتصادية أخرى كثيرة تقول واعلاش العقار وماشي إنتاج السيارات؟

الغالب الله أنا كنت غادي نزيد شي اشوية، ولكن...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، السيد الوزير.
التحالف، فريق التحالف، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ولهذا، السيد الوزير، نود معرفة الإجراءات التي ستقومون بها من أجل الرفع من منتج السكن المتوسطي، على اعتبار أن هذا المنتج حاليا لا يرقى إلى مستوى الطلب، وكذلك الإجراءات المواكبة التي ستقومون بها لخصر سعر هذا المنتج في حدود معقولة، علما أن هذا السعر لا يتم احترامه في الواقع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في ست (6) دقائق.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا للسيد المستشارين المحترمين على سؤالها، وأريد أن أشكرها على هذين السؤالين اعتبارا لأن إشكالية السكن الموجه للفئات الوسطى إشكالية حقيقية، بمعنى أنك تعلمون بأن في المغرب بذل مجهود هائل فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي، والآن نحن الآن بصدد إنهاء ما يناهز 500 ألف وحدة على هذا المستوى، في حين أن الطلبات الموجهة عبر الاتفاقيات المودعة لدى وزارة السكنى تصل إلى مليون و300 ألف.

لكن، طبيعي أن يكون هناك نوع من الركود على هذا المستوى، اعتبارا أن الفئات المستهدفة، وكأنا بدأنا نصل إلى مستوى الإشباع بالنسبة لهذا المنتج، وقد يفسر ذلك ما نعرفه اليوم من ركود مقارنة مع ما كنا عليه من نسب نمو برقمين، نعود إلى مستوى عالي من التقدم على هذا المستوى، لكن ما لاحظناه أن هناك مشكلان أساسيان:

المشكل الأول هو أن هناك فئات دون مستوى دخل يمكنها من الولوج إلى السكن الاجتماعي، وهذه إشكالية أخرى قد نعود إليها في موضوع آخر. وهناك فئات توجد في بداية ما يمكن أن نسميه بالفئات الوسطى في بلادنا، وعندما نرى السوق العقارية نجد 250 ألف درهم، استثناء 300 ألف، 350 ألف درهم، 400 ألف درهم، وبعد ذلك النار تشتعل، ونصل إلى مليون ومليون و200 ألف درهم، ومليون و500 ألف درهم وما فوق. بمعنى ليس هناك منتج 600 ألف درهم، 650 ألف درهم، 700 ألف درهم، وأردنا أن نؤطر ذلك.

وتعلمون أننا أخرجنا المنتج الذي يتيح إمكانية البناء، وذلك مؤطر بالقانون المالي، إمكانية بناء ما بين 80 متر مربع و150 متر مربع، في البداية كانت 100 متر مربع، رديناها أقل بـ 80 متر مربع، لأن خفضنا كذلك السكن الاجتماعي من 50 إلى 80 عوض من 50 إلى 100، وسعر ديال 6000 درهم في البداية مع احتساب جميع الضرائب، ناضت القيامة عند المنعشين العقاريين وقالوا لنا هذا لا يهمننا، واحنا بما أننا ما عندناش استفادات جبائية وإعفاء جبائي كما هو الشأن بالنسبة للسكن الاجتماعي

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

نظرا للتغيرات الاقتصادية والنمو الديمغرافي، عرف قطاع الملكية المشتركة واحد النمو كبير، الملاحظ، السيد الوزير، هو أن القانون المنظم للملكية المشتركة للعقارات 18.00 لم يمكن تجاوز بعض المعوقات التي تعرفها هذا القطاع.

لذا، السيد الوزير، نساألكم أشنو هي الإجراءات التي غادي تاخذوا من أجل معالجة هذه الإشكاليات، علما أن الفئات التي تيهما هذا السكن هي من ذوي الدخل المحدود؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار على هذا السؤال واخا كان سريع.

في المغرب، عموما يتعين أن تقر بأن هناك إشكالية ديال السكن الجماعي، تربية السكن الجماعي مشكل، هو تقاسم عدد من الحقوق المشتركة فيها مشكل، باقي ما تريبناش جميع على هاذ الأمر.

الآن، تعلمون أن هناك ظهير ديال 16 نونبر 1946، أي أنه قديم اشوية هو الذي كان كينظم هذه العلاقة بدون الدخول في التفاصيل، 2002 عملت الحكومة على إخراج قانون جديد رقم 18.00 الذي كيتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، والمميزات الأساسية ديال هاذ القانون اعطى اختصاصات واسعة لائتادات الملاكين أو الملاك المشتركين (Les syndics) في مجال تدبير الملكية المشتركة، ونص على ضمانات مهمة في حالات التاظل في أداء المساهمات التي هو المشكل الأساس التي مطروح. في البداية، كيتشكل هاذ الائتاد كيبداو الناس، الناس ما كينقاش تؤدي، ما كيبقى اتحاد، تتولي الملكية المشتركة في تلاشي، وكصدقو في مشاكل حقيقية على هذا المجال دون أن تكون لنا إمكانية للتدخل.

نمشي مباشرة لما عملناه نحن، الآن احنا في المرحلة النهائية ديال النقاش، عندنا باقي واحد الخلاف بسيط مع وكالات المحافظة العقارية، واش القانون يشمل كل الأملاك، أنواع الأملاك، أو المحفظة فقط، ونناقش هذا الأمر.

نحن، إذن، بصدد إخراج قانون جديد، يعني تعديل القانون المهم الموجود، ومن أهم الاختيارات الجديدة التي نصينا عليه في هذا المشروع هو النص على مسألة الملكية المشتركة المنجزة على مراحل، كنعرفوا بأن من الإشكاليات التي مطروحة هي أنه كايين اللي كيبني، كايين اللي كيبكون عاد..

نعرف جيدا اهتمامكم القاطع والقوي بتوفير السكن بصفة عامة وبالخصوص الاجتماعي والاقتصادي، وتكثيف العرض بالشكل الذي يساهم في تقريب نسب أو الأرقام التي ما زالت متباعدة، الأرقام التي قد عبرتم عنها الآن ما زالت متباعدة عن تحقيق الأهداف المرسومة.

الآن جربتم كل الإمكانيات، طرقت أبواب من أجل تشجيع السكن للكراء، هو أيضا يعرف تفهقرا، وتأسف عن كون البرلمان أو الحكومة لم تساعدكم في القانون المالي الماضي من أجل إبداع في هذا المجال، أتم الآن تقولون بأن هناك عجز، وأن علينا أن نبحث عن صيغ جديدة من أجل تحطى هذا العجز.

ألا ترون أنه وصل الآن، لأنه ننعرفوا أشنو هو الطبيعة ديال المنعش العقاري في البلاد، ما غاديش ندخلو في التفاصيل، اشكون هما اللي تيديروا، كنعرفوا على أن القطاع الخاص بصفة عامة لا يكتفي بنسبة معينة من الربح، بل يكتفي بما يزيد عن 10%، الدستور الحالي ومشاريع القوانين متجهة نحو إعادة النظر في الهيكلة اللامركزية، نتحدث عن صيغ أخرى، سنخروا واعملوا مع الجماعات المحلية في إطار تحويل الصلاحيات أو التفريع أو تفعيل مبدأ التفريع لإنجاز السكن بصفة عامة الاقتصادية والاجتماعي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. السيد المستشار، انتهى الوقت، شكرا. الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بصراحة، أن الجواب ديالكم كان مفصل، وكينغينا على التعقيب لأن كل ما كنا غادين نساألكم فيه في التعقيب هو جاوبتو عليه، إلا أن، السيد الوزير، فقط نقطة واحدة، وهو يجب أن لا نخلط بين المعشين العقاريين والمعشين الذين يستفيدون من الأراضي ديال الدولة بثمان جد مشجع ومحفز.

وكذلك، إذا قمنا بعملية الاحتساب كنعرفوا بأن المتر مربع (fini) كيوصل ما بين 6000 و6900 مع استرجاع النسب ديال الضريبة على القيمة المضافة في المستويات ديال مواد البناء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل إلى السؤال الثالث وموضوعه نظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

الكلمة للأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل
السي الحاج.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير والسيدات الوزيرات،

أختي، السادة المستشارين،

السيد الوزير،

بالرغم من الطفرة النوعية التي أحدثها المرسوم المتعلق بالموافقة على
ضابط البناء المضاد للزلازل، والمسمى بالفرنسية (RPS 2000)، والمطبق
على المباني المحددة في قواعد الوقاية من الزلازل، وإحداث اللجنة الوطنية
لهندسة الوقاية من الزلازل، طفرة قانونية من خلال وضع الخطوط العريضة
لكيفية وضع التصاميم الهندسية التي تستجيب للتطورات التقنية في مجال
إعداد التصاميم، لكن واقع الحال يعكس اختلالات متعددة بسبب عدم
احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها لتبقي الغايات والمقاصد
المرجوة من ضابط البناء المضاد للزلازل معلقة دون تفعيل.

من أجل ذلك، نسائلكم، السيد وزير المحترم، عن أسباب عدم تفعيل
مقتضيات المرسوم المتعلق بضابط البناء المضاد للزلازل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد المستشار المحترم، على هاذ السؤال.

فعلا، هناك تطورات على هذا المستوى التي جعلت أن الضابط الأول
اللي مضاد للزلازل اللي كما تقولون يسمى (RPS¹ 2000)، هذا ضابط
نعمل على تحديثه كلما ظهرت على المستوى العالمي تقنيات جديدة، لأن
الاحتساب ديال المعايير فيما يتعلق بالبناء، لن أدخل في قضايا تقنية،
يستلزم منا ذلك، هذا الأمر قمنا به في 28 ماي 2013، ودورنا مرسوم
ديال التحديث ديال ما كان موجود، بمعنى أننا نعمل الآن، وصلنا إلى
المعايير ثلاث مرات، يعني التحديث وقعوا ثلاث مرات الآن باش نكونو
في المستوى المطلوب، باش البناءات ديالنا يكونوا مضادة للزلازل عموما.

وهناك شيء ثاني ضفناه، وهو مرسوم آخر للبناء بالمواد المحلية مع
إدخال تقنيات مضادة للزلازل، وهذا مهم بالنسبة لمناطق بعينها، مثلا
المناطق الجنوبية الشرقية ديالنا أو المناطق الجبلية اللي مع الأسف ما نراه،
كنت مؤخرا بالرشيدية وورزازات، ورأيت بعيني بأن القصبات وكذا اللي

خاصة فيما هو بناء ذاتي، كايين اللي كينني، كايين اللي عاد في المرحلة الأولى،
كايين اللي... فهاذ الشيء كامل نصينا عليه، وما يتطلبه ذلك من وجود نظام
الملكية المشتركة مؤقت وآخر نهائي، يتم إعداده بعد انتهاء الأشغال بالأجزاء
المشتركة المتبقية من المشروع السكني.

ثانيا، الإشارة إلى أن اتحاد الملاك ينشأ بقوة القانون منذ تقييد أول
تفويت بشأن البناية موضوع الملكية المشتركة، هذا كذلك من المشاكل
الأساسية، كيكون القضية تبنات وسالينا، وهاذ الاتحاد باقي ما تشكل،
هذا كيتشكل في الضربة الأولى ديال المشروع.

حصر الحق في حضور الجمع العامة اللي كإدي، اللي ما ماديش ما
يحضرش، لأن اللي كايين واخا ما ماديش كيحميها للغوت داخل الاتحادات
هو ما عامل لو والو، هاذ الشيء من الخصوصيات المغربية.

يجب العمل كذلك على تنظيم دورات تكوينية لأن الملكية المشتركة كما
قلت لكم فلسفة وتربية من أجل أن الناس.. كايين اللي ناخ الحمد لله ولكن
هي الاستثناء، كايين اتحادات ناجحة لأن فيها انضباط، لأن الناس كإديو،
لأن آنذاك كيتمكنوا يتوصلو لنتائج إيجابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

احنا متفقين معك في الكلام اللي جيتو به، فعلا أنه غياب ثقافة ديال
الملكية المشتركة، وحمل كذلك جل الملاكين للحقوق ديالهم والواجبات،
بالإضافة كذلك لعدم التزام بأداء هاذيك الأقساط الشهرية، وكذلك مدة
التقادم ديال متأخرات تلك الأقساط، كلشي هاذ الشيء كينعكس على
جالية هاذيك العمارة، وكينعكس كذلك أنه في بعض الحالات تنلقاو عمارة
بدون حارس، عمارة بدو ضو، عمارة بدون كهرباء، عمارة بدون مصعد،
بدون (parking)، بل أكثر من ذلك، السيد الوزير، أن بعض الشقق
في العمارات لأنه تنلقاو الباب الأول، الباب الثاني ديال الحديد، السرجم فيه
الحديد، كأن هاذ الفئات ساكنة في سجن، لأنه بسبب غياب هاذ...

نتمناو أنه من خلال هاذ التحسيس، ومن خلال كذلك تفعيل إلى
اقتضى الحال أنه احنا كحزب الأصالة والمعاصرة مستعدين نجيبو تعديلات
في هاذ الباب باش يتجاوب مع هاذ التحديات اللي تيعيشوا هاذ الساكنة،
وخصوصا الفئات اللي هي من ذوي الدخل المتوسط.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع موضوعه ضابط البناء المضاد للزلازل.

¹ Règlementation Parasismique

وسيلة باش تكون المراقبة مفيدة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.
تفضلوا، السيد الوزير، في بضع ثوان.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

فقط للقول بأن هذا مشكل مشترك باش ما نفاوض، راه احنا كتعرفو
الواقع محليا، نعرفه محليا، باش نديرو خاصة في العالم القروي شي جيش
ديال شي مراقبين جاي من عند ما اعرفت اشكون، هاذ الشي ماشي
ممكن.

اللي ممكن هو أنه تنقيد أكثر فأكثر بالقوانين، نربي جميع المغاربة على
ذلك، نتخذ إجراءات زجرية كلما اقتضى الأمر ذلك، أما باش نديرو
المراقبين ما كاينينش، وزارة الداخلية ما عندهاش بالكفاية، احنا ما
عندناش بالكفاية، الجماعات ما عندهمش بالكفاية، هذا واقع، ما غمكناش
راه احنا كنبحثو أننا نخلو مشاكل في التعليم وفي الصحة وفي كذا باش
نوفر مناصب مالية لهاذ الشي هذا راه ما يمكنشاي، الواقع لا يرتفع. لذلك،
الإمكانية الوحيدة اللي كاينة أن تنقيد جميعا بالقوانين وأن نطبقتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه هيكلية الأحياء السكنية ناقصة التجهيز
والتأهيل الحضري. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي بلحسان.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين والسيدتين الوزيرين المحترمين،

إخواني المستشارين،

في البداية، أود أن أهني السيدة الوزيرة والسيد الوزير على الثقة
المولوية، وأتمنى لهم التوفيق في المهمة الجديدة دياهم.

السيد الوزير،

لقد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في مجال التأهيل الحضري للمدن بهدف
تقوية جاذبيتها وتحسين محيط العيش للسكان، ومنذ عدة سنين عملت
الجماعات الترابية، وتتعاون مع مختلف المتدخلين بالتنمية المحلية، على برامج
للتأهيل الحضري، خصص لها غلاف مالي مهم.

وبالرغم من أن بعض المدن والمراكز الحضرية عرفت تحولا نوعيا في هذا
المجال، فإن بعضها لازال يعرف العديد من المشاكل والصعوبات، خاصة في
مجال تدبير مشاريع إنجاز برامج التأهيل الحضري.

كتسقط، الناس ما كيعاودش بينوها، كيعاود بينوها بالطوب و (le
béton).

وبالتالي، اعلاش؟ لأن البعض ربما يعتبر أنها أسهل، ولكن البعض
الأخر كان يواجه القوانين والمراسيم بحيث أنه لما كيمشي عند رئيس الجماعة،
رئيس الجماعة كيقول لو ما نعطيكش بذاك الشي لآخر، تبني تبني بالبلان،
و (le béton)، وبالحديد والتقنيات الحديثة.

فاليوم، احنا هاذ المراسيم موجودة، بقي التطبيق، التطبيق عمليا هو
رهين أو مرهون بالمستوى المحلي، بمعنى أنه الرؤساء في هذه المجالات يتعين
أن يتقيدوا بهاذ النصوص، هاذي نصوص موجودة، كنعطي الآن الرئيس،
لأن قبل الرئيس كان كيقول أنا ما يمكنكش نسمح لك تبني بمواد غدا تطيح
البار، نعتبر أنا مسؤول.

اليوم، كاي هاذ المراسيم، فبالتالي هاذ الأمر اعتقد أنه يتعين على الجميع
السهر على أن تنفذ، نعمل على تنفيذ هذين المرسومين لأنها مهمين، والأمر
حقيقة يمكن أن يساعد خاصة ذوي الدخل المحدود في العالم القروي وفي
بعض المناطق الجبلية والنائية على أنهم بينو أو يرموا البيوت دياهم بكلفة
اللي أقل، وكذلك باحترام المعايير اللي اعتمدها لحد الآن في البناء.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات.

السيد الوزير،

تنبقاو دائما ابعاد عن الواقع، الواقع مر، نتعرفو بأن الجماعات اللي تنتظرو
منها باش تدير المراقبة وباش تطبق المتقتضيات ديال المراسيم اللي تهضر
عليها بخصوص.. احنا نتعرفو من 2007 كل الإجراءات اللي أخذت.

وتتتعرفو، السيد الوزير، بأن المغرب عرف زلازل، عرف أكادير، عرف
الحسنية، ولكن هاذ الشي كله التدابير اللي أخذت ما اعطت حتى شي
نتيجة، نقولو للجماعة انت راقبي، اشكون هاذ الجماعة، أشنا هو الوسائل
اللي عندها باش تراقب؟ أشنا هم هاذ الأطر اللي عندها باش تراقب؟

إلى حتى متنا على الجماعات باش هي اللي غادا تراقب، كون متيقن بأن
كل زلزال غادي.. نصيبو شي وسائل أخرى اللي تقوم بمراقبة هاذ الأشياء.

نتعرفو الآن، تهضر، السيد الوزير، على العالم القروي، وتتتعرفو.. نتعرفو
بأن هاذوك فيها غير البناء العشوائي، وتتتعرفو البناء العشوائي كيفاش تبتني،
بالخصوص الناس اللي ما عندهمش باش بيني. هاذي أشياء اللي الله يستر
خطرة على بلادنا، وإلى ما كناش يعني واعيين بها، ما غاديش يمكن لنا لا
قدر الله نواجهو أي زلزال اللي هو جانا.

فتنتمني، السيد الوزير، وأتم في القطاع دياكم أنكم تاخذوا جميع
الإجراءات، متفق معاك بإعانات من السلطات المحلية، ولكن تصيبوا شي

كتشوف لا هي رصيف مصابوب ولا هو أرض الطرق مصابوية، ولا هو الأزقة الداخلية مصابوية، إلى غير ذلك، هاذ الشي تصابوب، وإنجازات هائلة. في بعض الأحيان هذا الجانب الآخر، في التنفيذ، قبل التنفيذ ربما، مع الأسف ما نلاحظه هو أنه عدم تهييء المدن ديالنا إلى احتضان الفئات الكثيرة التي تلتحق بهذه المدن من القرى أساسا، يجعل أنه انت كتصابوب الحي اليوم وكتنشأ لك حي آخر على بعد 200 أو 300 أو كيلومتر مباشرة من بعد، بمعنى أن العمل متواصل، واحنا كم تدخلنا من مرة في نفس المدينة، في الاتفاقية الأولى الملحق (L'avenant)، الملحق الثاني، باش كنبقوا تابعين هاذ...

لماذا لا يتم توفير واحد النظرة استباقية اللي يجعل أنه نوفرو الأراضي للناس، عوض ما يمشيو عند المجزئين السريين، نقولو لهم طيب احنا فتحنا مناطق للتعمير، فتحوها قبل غيرنا، وهذا القرار يعود أساسا للمستوى المحلي للقيام به.

طيب، في التنفيذ هناك.. أنا متفق معكم، وبما في ذلك بعض المنشآت اللي تابعة للدولة، في التنفيذ كايين هناك خلل على مستوى جودة بعض الأشغال، ماشي عند كلشي، ماشي في جميع الجماعات، نجد ذلك في بعض الجماعات، هاذ الشي خصو مراقبة، ويمكن لي نقول لك أننا اخذنا على مستوى مثلا علاقتنا بمؤسسة العمران اللي كثيرا ما تنفذ، ماشي هي اللي كتدير الأشغال، ولكن هي اللي كتسهر عليها، اخذنا الآن إجراءات جديدة من أجل أن الريال اللي كتعطيه، اسمحو لي على هاذ التعبير بالدرجة، نشوفوه فين امشي، وباش امشي، وأشنو هي السبل لمراقبة صرف هذه الأموال، والنتيجة على أرض الواقع، وبعد ذلك ليس هناك سبيل لمراجعة المبالغ اللي صرفناها في هذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروك على الصراحة ديالك وعلى الجهود الجبارة اللي كتقوم بها، واحنا ما عندنا شاي شي شك في الجهود اللي كتقوموا بها، وهاذ المسائل كلها اللي قلتوها عرفناها، إلا أنه كتزيد نأكدو على أساس الله يخليكم المراقبة ثم المراقبة في هاذ المدن.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال السادس، موضوعه المدن الجديدة.

السيد الوزير،

لا ينبغي إنكار الجهود التي بذلتها بلادنا في مجال إعادة الاعتبار للمدن والمراكز الحضرية، وذلك منذ الحكومات السابقة ولحدود اليوم بلغ عدد برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية ما يفوق 324 برنامجا، بغلاف مالي إجمالي قدره حوالي 60 مليار درهم، وهذا رقم ضخم، السيد الوزير، ينبغي أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في مراقبة المسؤولين عن صرفه، خاصة وأن بعض الجماعات الحضرية تستغل هذه الموارد بعيدا عن منطوق المراقبة والمحاسبة.

والأمثلة كثيرة في هذا المجال، مدن صرفت عليها ملايين الدراهم، نتجت عنها مشاريع أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا ترقى إلى انتظارات المواطنين، ولا إلى حجم الموارد المرصودة لها.

السيد الوزير،

أنا أقترح عليكم بأنكم شركاء في هاذ البرامج، اعلاش ما تكلفوش وزارة التجهيز باش هي تبقى تراقب هاذ المشاريع لأن عندها أطر ممتدة، وكاين بعض الجماعات ما عندها شاطر. لهذا، كتطلبو باش تدخل وزارة التجهيز مراقبة لهاذ المشاريع لأن عندنا الشوارع اللي تصابوبوا، إلى دزقي فيهم تقول أنك راك دايز في واحد التيران ديال الكولف، كلو محفر، كلو هذا، المسؤولية لمن؟ ما كاينش.

لهذا، السيد الوزير، كتطلبوكم باش تتدخلوا مادام أنكم شركاء انتم والمجلس الإقليمي ووزارة الداخلية، خص واحد المراقب مسؤول باش يراقب هاذ المشاريع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

أعتقد أن هناك جانبان في السؤال، جانب أول أشكركم على الأرقام اللي اعطيتو، كتعفيوني من أنني نعطيها أنا بشكل موازي، لأنه هناك مجهود بذل في هذا المجال بالذات منذ بداية القرن الحالي، يعني باش نكونو موضوعيين، وبجال اللي قلت راه تجاوزنا 60 مليار درهم غير في تأهيل المدن وإعادة هيكلة الأحياء.

في ذلك تعلمون الجهود التي يسهر عليها صاحب الجلالة بشكل مباشر التي جعلت أن جالية المدن ديالنا عموما صغيرة، متوسطة، كبيرة، تغيرت رأس على عقب، لما كتمشي لبعض المدن في الشرق، كيف كانت هاذي 10 سنين، كيف هي اليوم، حقيقة هناك عمل كبير أنجز ديال الحكومات المتعاقبة، باش نكونو واضحين، أو لما كتمشي للجنوب أو عدد من المناطق، بما فيها مدن اللي كنا غير كتعبرو منها، اللي كان لما كتعبرو منها

جديدة مباشرة من الرباط حتى تامسنا، من تمارة حتى لتامسنا، من تامسنا حتى (l'autoroute)، تجهيزات بمساهمة عدد من الوزارات، ما غندخلش في التفاصيل.

نفس الشيء في تامنصورت، مليار و300 مليون درهم من ضمنها نقل جزء من الجامعة إلى تامنصورت. كذلك الشأن بالنسبة لتامسنا لإعطاء حيوية جديدة غاية لهذه المدن.

لكن نعترف باقي نقائص، مثلا بالنسبة لتامنصورت ما كاينش الخط ديال النقل السريع، طالما أن ما كاينش الخط ديال النقل السريع ما غنوصلو لحتى شي نتيجة، وهذا من الأمور التي نعمل على توفيرها بمجهودات اللي تتناو أنه يساهم فيها الجميع من أجل أن يكون هناك خط ديال النقل السريع بين تامنصورت وبين مراكش.

ونفس المشكل نعاني منه على مستوى بعض الأقطاب الحضرية الأخرى، نشغل على برنامج للمصاحبة كذلك ديال الشرافات، وعندنا مشكل بالنسبة للخياطة، هناك فيه مشكل لأنه حقيقة تعطات رخصة، تعطى مشروع للدولة، تتكلم بصراحة، تعطى مشروع للدولة فيه أزيد من 1000 هكتار باش تطور فيه الدولة مشاريع سكنية ومدينة، وفي نفس الوقت كنعطى رخص ماشي غير دابا، سنوات مضت، في الجوار المباشر، بمعنى أنه اعطينا مدينة وقتلناها بالتراخيص المجاورة اللي اعطينا. لذلك، هذا مشروع ما عندوش أولوية بالنسبة لنا اليوم، نهم بالمدينتين الأوليين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد أحمد التوزي:

نشكركم على المصاحبة والدعم الذي ما دتم تدعمون به مدينة تامنصورت الجديدة، وفي الواقع هذا البرنامج برنامج اللي مهم جدا. احنا المهم بعدا على طرح السؤال هو نستفيد من الأخطاء السابقة، لأن كما تفضلتو قتلنو على أن هناك أخطاء سابقة صاحبت إنشاء هذه المدن.

هذه المدن عندها واحد الجانب أساسي، أولا هو أنه أولا حيد واحد المسألة اللي تتكون فيما يخص توجيه العقار، عندنا في مراكش أن ذوك العباقرة ديال العقار وجهوا العقار في اتجاه النخيل، في اتجاه المناطق الزراعية، ولكن جات تامنصورت في الواقع وعتقت في الواقع مدينة مراكش، حيث أنه مشات لواحد البلاصة اللي فيها غير الحجر، وبالتالي توجيه العقار لأنه تتحكم فيه لوبيات كثيرة جدا.

إذن، إيجاد مدن وإيجاد عقار في هذا الشكل هذا كيتقطع الطريق أمام هاذ اللوبيات التي تتلاعب في العقارات، وتوجهها في اتجاهات اللي هي محلة بالبيئة ومحلة بواحد العدد ديال المسائل.

كذلك أن إنشاء هذه المدن مسألة أساسية، ماشي غير ديال وزارة واحدة، هاذي مسألة حكومية، فيها الحكومة، فيها المؤسسات العمومية،

الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي التوزي تفضل.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كما في علمكم، السيد الوزير، اعتمدت الحكومات سياسة تروم تعبئة العقار العمومي، وخلق أقطاب حضرية جديدة، نعطيكم مثل سلا الجديدة، تامنصورت، تامسنا... إلخ، لكن التطبيق الفعلي أبان أن هناك اختلافات متعددة تشوب هاذ البرامج.

نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي ستخذونها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها هذه المدن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار والسيد الرئيس المحترم على هذا السؤال. فعلا، تعلمون أن مسألة توفير هاذ العقار العمومي وبناء أقطاب حضرية أو مدن جديدة، سياسة امشينا فيها في المغرب، خاصة من خلال 4 المدن الجديدة، هاذو ديال الدولة مباشرة، وهناك تعلمون بالجهة اللي ترأسونها هناك مشاريع أخرى تابعة لشركة ديال الدولة، وهناك مشاريع في بعض المناطق المختلفة.

المشاكل الكبيرة التي نحياها في كل ذلك ماشي غير في المغرب، في المغرب وفي غير المغرب، هو أنه مشروع ديال مدينة جديدة باش يعرف النمو ديالو في أقصى درجات على هذا المستوى خصوصاً 20، 25 و30 عام، ما يمكنش مدينة جديدة عندها 5 سنين أو 6 سنين أنها تبان لك ناجحة في البداية، اعلاش؟ لأن كاين إشكاليات عديدة، يمكن لك توفر الطرقات، توفر التطهير، توفر الإنارة العمومية، لكن بعد ذلك كيتطرح مشكل، اشكون اللي غيجي الأول، واش الساكنة ولا التجهيزات العمومية؟ واش المدرسة الأولى ولا المواطن؟

إلى امشيتي عند وزارة التعليم غتقول لها ابغيت مدرسة في هاذ القطب الحضري الجديد، غتقول لك ما كاين فيه حد، أنا عندي أولويات أخرى، فبالثالي كويلو الناس الساكنين ما عندهمش المدرسة، ما عندهمش المستوصف، ما عندهمش التجهيزات العمومية الأخرى، ما عندهمش النقل، ما عندهمش واحد العدد ديال الأمور.

مع ذلك، أدخلنا لما جينا في هذه التجربة، لأن هناك مدن قائمة تامسنا، تامنصورت بالأساس، اخذينا بالنسبة لتامسنا برنامج للمصاحبة لإعطاء دفعة جديدة ديال 540 مليون درهم، راه الآن كيتنفذ، طرق

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بدوري سأهني السيدة الوزيرة على الثقة المولوية، متمنيا لها كامل التوفيق، وأنا على يقين، نظرا لما ألمسه ولمسته وعاشت السيدة الوزيرة من جدية وحزم، أظن أنها ستكون بحول الله موفقة، كذلك السي العمري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الصديق فهنيئا وبالتوفيق بحول الله.

السيدة الوزيرة،

اسمحوا لي اخذت واحد اشوية ديال الوقت، فلا يخفى عليكم كلما اقتربت البكالوريا إلا ويزداد الضغط على الآباء، ما ابقاوش الآباء اليوم، السيدة الوزيرة، كيفكروا في النجاح، بقدر ما كيفكروا باشحال الابن ديالهم غادي ينجح، الآن المعدل ديال البكالوريا أصبح واحد الهاجس باش كيمكن لهم يولوجوا المعاهد العليا، هاذ الولوج، السيدة الوزيرة، وما يخفناش عليك أن فيه واحد الشوية ديال انعدام العدالة، واحد الشوية ديال الغبن بالنسبة لبعض التلاميذ.

فماذا فكرت وزارتم لاستتباب نوع من الجدية وتكافؤ الفرص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث**العلمي وتكوين الأطر:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

بداية، أشكركم على التهئة، وتنمي لنا جميعا التوفيق لما فيه خدمة هذا الوطن العزيز.

لا شك أن موضوع السؤال المتعلق بولوج مؤسسات التعليم العالي، وخاصة المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، هذا اليوم أصبح هاجسا لدى الأسر المغربية ولدى الطلبة على حد سواء.

طبعا، هاذ المشكل ليس مشكلا مغربا محدودا، بل إن هذا التحدي مطروح على المنظومة التعليمية على المستوى الدولي، فشهادة البكالوريا يعني على المستوى الدولي لا بد في الأنظمة التعليمية هناك مناهج للانتقاء، ليس فقط في المغرب ولكن في جامعات كثيرة على المستوى الدولي.

طبعا، هناك إشكال من غير الإجراءات المرتبطة بهذا الموضوع، هناك إشكال لا بد أن نتحدث عنه وهو مشكل ثقافي لدى اليوم الأسر المغربية،

فيها الجماعات المحلية، وبالتالي الأخطاء اللي كانت في المدن السابقة، يجب ألا تتكرر إذا فكرنا، لأن في البرنامج الأول كانت ابغات تكون شي 15 مدينة في أفق 2020، تمنوا على أنه إذا كانت شي مدينة أخرى أن تستفيد من الأخطاء التي كانت فيما يخص كما قلتو النقل الحضري بين المدينة الجديدة وبين المدينة الأم.

كذلك البنات التحتية الأساسية من مدارس ومن مؤسسات، إلى شطنا مثلا مدينة تامنصورت مدينة جميلة جدا، فيها الآن 50 ألف ديال الساكنة مزيان، 50 ألف ساكنة في 10 سنين، من دابا 20 عام غادي تكون 100 ألف، إذن فهي مشجعة كيفما كان الحال، ولكن ملي كيكون تجزيئات تطلبوا الما من (l'ONEP²)، تتقول لهم ما عنديش الما، كيطلب الضو كيقول ما عنديش..

إذن، خص يكون واحد التوافق، يتوافقوا الناس، الإدارات العمومية، الحكومة ككل أن تتوافق على برنامج، وأن تضع الإمكانيات اللازمة لتنفيذ هاذ البرامج باش يمكن نهار تبدى المدينة تكمل، إلى جاو الناس يلقاو المدرسة، يلقاو (commissariat)، يلقاو الطرقات، يلقاو (les espaces verts)، يلقاو واحد العدد ديال المسائل باش يمكن يكون النجاح أكثر.

زيادة مثلا على المشكل اللي كان هنا في تامسنا فيما يخص هذوك الناس اللي داروا مع الدولة فيما يخص بناء ذاك السكن الاقتصادي، الإشكاليات اللي وضعوا، الناس خالصوا وابقاو كيديهم وكيجييوهم.

إذن، كمين إشكالية كيفما كان الموضوع، ولكن كيف ما كان الحال فهاد سياسة المدن الجديدة أعطت مجال جديد جدا لمحاربة هاذوك الدواور اللي كنتو قلتوهم، كتحارب واحد الدوار كينوضوا لك جوج.

إذن، كيفما كان الحال لعبت واحد العمل اللي هو أساسي فيما يخص هاذ الفئات اللي هي طالبة للسكن، وجدت مثلا بقع أرضية، وجدت مساكن اللي هي أساسية.

نشكركم مرة أخرى على الدعم اللي كتعطيو لهذيك المدينة ديال تامنصورت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، شكرا جزيلنا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وأود باسمكم جميعا أن نرحب كذلك بالسيدة الوزيرة، وتنمي لها مسيرة موفقة إن شاء الله.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وموضوعه مراجعة طريقة لولوج المعاهد العليا للطلبة الجدد. الكلمة للفريق الاستقلالي، تفضل السي البار.

² Office National de l'Eau Potable

الامتحان، ما يتمش اختيارو للمباراة، أنا كنشوف أن مول 10 ديال المعدل
تيمكن حصل لو حاصل، شي طارئ اللي ما جابشاي 18، وتلقاوه كفاً
وأهل باش يتبع دراستو في المعاهد العليا بدل هذاك مول 17. فتيخصنا
نجهتدو نقلبو على وسيلة، على شي حل نرضيو الجميع، السيدة الوزيرة،
وهذا ماشي عزيز علينا كاملين باش نرضو تكافؤ الفرص.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

السيدة الوزيرة في بضع ثوان.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

قلت شكرا للسيد المستشار.

وبالرجوع إلى العتبة التي تم على أساسها الاختيار في هذه السنة،
فالمعدلات ما واصلاش 18، 19، هي أماي مقارنة بين كل السنوات، هاذ
السنة كانت قريبة: المعدل بين 14 و 15 بين مختلف المؤسسات حسب
الإحصائيات المتوفرة لدى الوزارة.

واتخذت مجموعة، كيف ما قلت وأؤكد، أن هاذ المهم حاضر لدى الوزارة
بقوة، وبالتالي تفكر في حل في السنة القادمة إن شاء الله، حاليا اتخذت
مجموعة من التدابير لضمان تكافؤ الفرص، والتي لا شك اليوم تلاحظت على
مستوى الحركة وعلى مستوى الأسر من أهمها أنه اليوم ما ابقاش تزامن
موعد البكالوريا مع امتحانات الدخول للمدارس العليا، بل اتخذنا تدابير بأنه
على الأقل كتكون شهرين ديال الفرق حتى نتجاوز المعاناة اللي عند الأسر
في هاذ الجانب.

ثم إجراء اتخاذ يعني الامتحانات على المستوى الوطني عوض أن كل
مؤسسة كتنتج امتحان بشكل فردي.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيدة الوزيرة، شكرا.

السؤال الموالي موضوعه إحداث جامعة بالرشيدية، الفريق
الاستقلالي، زد السي بلحسان، تفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتين والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يخفى عليكم أن إقليم الرشيدية الذي يبعد على مدينة مكناس حوالي
500 كيلومتر، وأنا كتقول 500 راه من آخر الحدود ديال إقليم الرشيدية،

وهو الرغبة في كون أبنائها أن يكونوا إما أن يلجوا إلى مدارس المهندسين أو
إلى كليات الطب، طبعنا نحتاج اليوم في المغرب إلى مثل هذه التخصصات،
ولكن نحتاج كذلك أن يتوجه طلبتنا إلى العلوم الإنسانية، العلوم
الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، لأنه لا يمكن أن تصور أن يتقدم هذا
البلد، نعم كيفما قلت علوم الهندسة والطب علوم مهمة، ولكن نحتاج إلى
أطر وكفاءات في مختلف التخصصات حتى تكون هناك فعلا نخبة فكرية،
نخبة مواكبة، وأن يكون لدينا كذلك أطر تمثل هاذ البلد العزيز.

طبعنا، الوزارة واعية كل الوعي بهاذ المشكل، لأننا نصادفه يعني ويطرح
كل سنة ومع كل امتحانات البكالوريا، هناك تصور لحل في أفق السنة
القادمة إن شاء الله، ولكن يعني هاذ التصور سيقوم خاصة على إمكانية
الاعتماد على النقط المحصلة في البكالوريا، ومع نسبة محددة من نقط
الامتحان الجهوي.

إذن، فالوزارة هاذ السنة أصدرت مذكرات إخبارية، هذه المذكرات
الهدف منها التعريف بمسطرة الولوج إلى هذه المؤسسات، التذكير
والتنصيص على أهداف التكوين، خصوصيات التكوين، مدة الدراسة،
وغيرها.

وفي إطار مبدأ تكافؤ الفرص، فالوزارة واعية كل الوعي بأنه مبدأ
دستوري، تكافؤ الفرص اليوم هو مبدأ دستوري، وبالتالي فهو اختيار
كبير، فقلت أن هاذ المبدأ في إطاره اتخذنا مجموعة من التدابير، فهذه التدابير
منها ما هو مرتبط بمواعيد المباريات وغيرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد المستشار، هناك تعقيب؟

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

اليوم، احنا كنفكرو بعين الآباء، والفريق الاستقلالي ملي حط هاذ
السؤال، لازم كيستحضر المعاناة ديال الآباء. اليوم تشوف أن الطالب
مفروض يجيب 18 أو 19 أو 17 باش يمكن لو يدخل لمعهد الهندسة أو
كلية الطب أو الهندسة المعمارية، اعلاش؟ لأن الجامعات اليوم هناك
اكتناظ.

احنا كحكومة وماشى الحكومة الحالية عبر واحد الحقب كبيرة واحنا
كنشوفو أن الجامعات فيها اكتناظ، وأن النجاح في الجامعة تصعب، وكل
أب يفضل أن الإبن انتاعو يكون في معهد اللي هو تيقرا فيه وتيحصل فيه
مرجح.

أنا كتلمس اليوم في الاجتهاد ديالنا جميع باش نلقو على وسيلة اللي
تكون فيها تكافؤ الفرص، لا معنى باش أن اللي ما عندوش 12 ما يدوزش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار، هناك تعقيب؟

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ التوضيح.

لكن، السيدة الوزيرة، اللي خصمك تعرفوا بأنه جهة درعة-تافيلالت حاليا كانت قسمة فيهم تابعة لمكناس وقسمة تابعة لأكادير، لهذا الله يجازيك بخير خصمك تعرفوا بأن هاذ المنطقة هي منطقة حدودية، وخصمك تكونوا من السابقين في هاذ الجهة لأنه ما حد الأراضي متواجدة خصمك على الأقل تاخذوا الأراضي باش يمكن لكم توجدوا البنية التحتية لهاذ الجامعة.

احنا ما كنكروشي بأن كايته هاذ الفرعيات ديال الجامعة، ولكن كئناكدو على أساس أن خص جامعة تكون كما جاء في الكلمة اتناعمك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك رد على التعقيب، السيدة الوزيرة؟

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

كيف ما قلت أن اليوم ليس هناك فراغ، فجامعة مولاي إسماعيل اللي في مكناس عندنا كليتين: كلية العلوم والتقنيات التي فتحت منذ سنة 1994، وعرفت التوسع في المراحل الأخيرة عبر فتح مسالك على مستوى الماستر؛ الكلية متعددة التخصصات التي فتحت سنة 2006، وفي السنتين الأخيرتين عرفت هذه الكلية فتح مجموعة من المسالك الأخرى في التخصصات: الدراسات الأدبية والفرنسية والإعلاميات وغيرها، وكذلك في مجال يعني تدبير الموارد البشرية والإعلاميات، وكنظن أن هذه الكليات تقدم اليوم خدمة عمومية مهمة لطلبة هذه الجهة في هذه التكوين التي أصبحت الحاجة ماسة إليها.

وأكثر من ذلك، فطلبة هذه الجهة أكد أن المباريات الوطنية بالنسبة لولوج المدارس العليا للمهندسين هي مفتوحة في وجههم كما مفتوحة في وجه جميع أبناء المغاربة في مختلف الجهات، كلية الطب والصيدلة كذلك مفتوحة في وجههم باعتبار أنها كلية الولوج إليها يعني هي جمهورية كلية فاس، فإذن الكليات متوفرة وهناك طموح من أجل توسيع التخصصات، ولكن الأفق هو إنشاء جامعة بهذه الجهة المهمة وبهاذ الإقليم المهم. شكرا.

يتوفر على عدة كليات تابعة لجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، وأن عدد من طالبات وطلاب الإقليم والمناطق المجاورة له يضطرون إلى الانتقال لمدينة مكناس أو فاس أو أكادير لاستكمال دراستهم في بعض الكليات غير المتوفرة بالإقليم، وأن عددهم يعد بالآلاف، مما يتسبب لهم ولنومهم في متاعب حمة مما يجعلهم مرغمين على الانقطاع عن الدراسات وخاصة الإناث منهم.

واليوم أصبح الوضع يفرض وبالخاصة على الحكومة التعاطي والتعامل بمقاربة عادلة ومتضامنة مع كافة الجهات، فمثلا جهة درعة-تافيلالت المحدثة بمساحتها الشاسعة، والتي تمتد حتى الحدود مع الجزائر، بالإضافة إلى الكثافة السكانية الهائلة لهذه الجهة لازالت تعاني من أخطر أنواع التهميش المادي والمعنوي المتمثل أساسا في التهميش الفكري والعلمي على كافة المستويات، وخاصة في مجال التعليم العالي.

لذا، نساالكم السيدة الوزيرة: ألم يحن الوقت بعد لإنشاء جامعات متكاملة تحت اسم جامعة مولاي علي الشريف بإقليم الرشيدية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أشكر السيد المستشار على هاذ السؤال.

لا يخفى عليكم أن مسطرة إنشاء الجامعات أن هناك قانون ينظم اللي هو القانون 01.00، وأن إصدار القانون لا بد من قانون من أجل إنشاء الجامعات الذي يأخذ برأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، لأن هذه اللجنة هي التي تبدي رأيا في مشروع إحداث أي جامعة أو مؤسسة للتعليم العالي، علما أن سياسة الوزارة اليوم هي تجميع الجامعات، لاشك أن التجربة لا تخفى عليكم، تجربة الرباط تجميع كل من جامعة السويسي وجامعة أكادير، كذلك في الدار البيضاء تجميع جامعة الحسن الثاني وجامعة يعني في عين الشق وفي المحمدية، فهي تجارب مهمة اليوم.

ولكن المعطى الجديد الذي لدينا هو في إطار التقسيم الجهوي الجديد، اليوم مدينة الرشيدية، هي ولاشك عاصمة لجهة مهمة من جهات المملكة جهة درعة-تافيلالت، هذه الجهة لاشك أنها اليوم تستحق أن تكون لها جامعة كبيرة في مستوى هذه الجهة، ويعني هاذ الأمر مرتبط، كيف ما قلت، بهذا التقسيم الجديد، مرتبط كذلك بعدد التلاميذ الحاصلين على البكالوريا في هذه الجهة، والذي يتزايد باستمرار، مع العلم أن هناك اليوم، ليس هناك فراغ، هناك كليات تابعة لجامعة المولى إسماعيل بمكناس.

تؤطرها بعدة أساليب، والقانون لأن السؤال ديالكم فيه واحد جوج ديال المسائل مهمة، وهي الديمقراطية، كيف يكون التسيير الديمقراطي، وكذلك المشاركة ديال الجميع، وهذا ما حصل، ويمكن لي نعطي بعض الأرقام الآن اللي كنتدل على أن الجهود الحمد لله المبذولة بدأت تعطي نتائجها، مثلا 36 جماعة من 45 هي اللي دارت الاجتماعات الاستثنائية للملاءمة القوانين، 32 من 45 هي اللي دارت الجمع العامة ديال سنة 2014.

إذا ما أضفنا إلى ذلك أن حتى ما كان يعني عابته علينا بعض الجامعات الدولية، فهو ماشي الغلط أننا ارتكبنا غلط، وهو الملاءمة ديال القوانين، بحيث أن اليوم نشتغل بالفصل 31 اللي يجعل أن الوزارة كندخل عندما يكون هناك خلل في جامعة، عندما لا تحترم الديمقراطية أو الرأي أو الأندية، ولكن الحمد لله ما استعملناش هذا بكثير، استعملناه مع كرة السلة، ومستعمل الآن مع جامعة واحدة كذلك اللي تفهمت الجامعة الدولية، أننا سائرين في إعادة البناء لهذه الجامعة. فإذن، يمكن لي تقول لكم بأن التوجه ديال الوزارة هو مساعدة الجامعات، لأن الرياضة ديال أعلى مستوى ماشي الوزارة اللي كنديرها بل الجامعات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد المستشار.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الوزير.

أنا بدوري الحقيقة ما قامت به الوزارة في احترام القوانين في بعض الجامعات، ولكن لازالت بعض المرات تتدخل الوزارة في بعض الجامعات، لأن نعرفو أن خص لابد تطبيق القوانين، لابد تكون ملاءمة بين القوانين الدولية للجامعات الدولية وقوانين الجامعات المغربية.

أن اللي ابغيت، السيد الوزير، وهو أن توسيع القاعدة ديال الرياضة، ابغينا الآن الحكومة ولا الوزارة ديالكم، وهو أنه كنشوفو الآن الشباب ديال المغرب كيلعب الرياضة في الأزقة، في الأماكن هادي، هادي.. ابغينا تحاولوا ذوك ملاعب القرب الزيادة فيهم باش أننا نستوعبو واحد العدد ديال الشباب والأطفال اللي في الشوارع.

كذلك، ابغينا التكوين ديال العنصر البشري، وكنعرفو أي نجاح وهو تكوين ديال العنصر البشري، أننا الآن الوزارة ابحال اللي ما ابقاتش كتكون، لأن الأندية ضعيفة، ما عندهاش إمكانيات باش تكون مدربين وأطر، والوزارة ما... على سبيل المثال الجامعة ديال ألعاب القوى كونت واحد العدد ديال الأطر، وفي الأخير وظفتهم الوزارة، هنا كيقوع واحد الخلل، أن جامعة تكون، والوزارة تاخذ من عند الجامعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة، شكرا.

إذن، ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، وموضوعه واقع قطاع الرياضة بالمغرب.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي خيري.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

السيد الوزير،

سأحاول تبيين معطيات هاذ السؤال الذي وجهته سنة 2013 لطح قضايا وواقع الرياضة ببلادنا.

في البداية نهنئكم على تعيينكم الجديد، متمنين لكم التوفيق والنجاح في مهامكم الجديدة، ومتمنين أن يكون حليفكم النجاح فيما تبقى من ولاية هذه الحكومة، واضعين تجربتكم رهن إشارة هذا القطاع الذي لازال يعاني من عدة إشكالات، منها على الخصوص توسيع قاعدة الممارسين الرياضيين، ضعف التكوين، عدم احترام القوانين والاتفاقيات والشراكات.

السيد الوزير،

ما هي الإستراتيجية التي سترهون عليها في هذه المدة الزمنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد العنصر، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على تهنئتك وعلى سؤالكم كذلك.

وبالفعل معكم الحق لأن السؤال كان متقادماً شيئاً ما بحيث أنه يعود إلى 2013. اللي ابغيت تقول وهو أن دور الوزارة ديال الشباب والرياضة في هذا الحقل ديال الرياضة، كما تعلمون، وهو منصوص عليه في القانون 30.09، هو أولاً تنمية الحركة الرياضية والمساهمة إلى جانب الفاعلين الأساسيين اللي هما الجامعات، وكذلك اللجنة الوطنية الأولمبية، المساهمة في تحضير نخب ذات المستوى العالي.

والقانون كلو جاء في هاذ الإطار، وهذا هو الإطار اللي تشتغل فيه الوزارة أنها تحاول هاذ الجامعات أنها تؤطرها، وما تخليشاي بوحدها،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار ورئيس الفريق المحترم، وشكرا على التهنئة كذلك.

لابد من الإشارة بأن، أولا قضية التخييم بالنسبة للوزارة فهي مسألة إستراتيجية، لأن نعتبر أنها مع الأعداد ديال الأطفال وديال الأفراد الذي يهمهم الأمر، هذا مجال اللي تمنعطيهم الأهمية، ولكن بالخصوص الذي تريد الوزارة أن تكون المقارنة فيه مقاربة تشاركية، وهذا ما نقوم به بتنسيق مع الجامعة الوطنية للتخييم التي ندبر معها هاذ الميدان هذا.

فصحيح كذلك أن وقع تغيير في التنظيم ديال هاذ الفترات ديال التخييم، بحيث أن مثلا الفترة ديال الربيعية ما ابقاشاي يعني تحيدت، ولا ابقات الفترة ديال الشتوية، وابقات كذلك نهاية الأسبوع التي أضفناها، والخيمات الصيفية.

وفما يتعلق بالتكوين، صحيح كان حذف الفترة الشتوية ديال التكوين الشتوي لعدة أسباب، منها ما هو داخلي، أي الوزارة، لكن منها ما هو موضوعي كذلك، لأن الأطر ديال الدرجة الثانية اللي كنسميهم، اللي كنكونهم في هذه الفترة، يعني ما جاتشاي العطل ديالهم ملائمة مع هذه الفترة، لكن لم يكن هذا كمو باتفاق مع الجامعة، ولم يكن هناك مشكل في العدد ديال التأطير.

الآن، الفترة الصيفية ديال الخيم الصيفي، فهناك فعلا عدة إجراءات اتخذت بالخصوص فيما يتعلق، ليس بالأطر لأن كايين الحمد لله الرصيد، لكن فيما يتعلق بالظروف اللوجيستية وبالتأطير اللوجيستكي، بحيث أن مثلا أعطيت الاعتمادات كلها، وغادي يتفتحوا ثلاثة ديال الخيمات جدد في هاذ الصيف، وهي الحسيمة ومير اللفت وكذلك زكوة بسيدي قاسم.

وهناك الميدان الصحي الذي أعطيناها اهتمام كبير في هذه الفترة، بحيث ستكون نقط تحت الإشراف ديال وزارة الصحة، وسيكون كذلك واحد المراقبة شديدة شيئا ما عند الولوج للمخيمات، لأن ما ابغيناشاي أن المسائل الصحية تطرا على هاذ الأطفال.

أضف إلى ذلك، إذا أضفنا أن هناك كذلك الوقاية المدنية ستكون حاضرة باستمرار، التأمين ستأخذه الوزارة على عاتقها، التأمين ديال الفضاءات كلها، وأشياء أخرى المادية التي ستجعل من هذه الفترة إن شاء الله فترة يستفيد منها الشباب كمو والأطفال.

شكرا.

ولهذا، ابغينا السيد الوزير، نتمناو أنك تتوفق في العمل ديالك لخدمة الوطن، وخدمة هاذ الشعب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هناك رد، السيد الوزير؟ تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بسرعة شديدة، يمكن لي نقول بأن الملاءمة ديال القوانين مع الأنظمة الدولية، هذا ما نسهر عليه، وهذا ما اعترفت به كذلك هذه الأندية.

القضية اللي جبتها ديال (l'athlétisme) اللي كيكونوا، فما يمكنشاي نخرمو المغاربة من اجتياز المباراة. هاذو جاو اجتازوا المباراة ونجحوا، فما علينا إلا نكونو أطر جديدة أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه الخيمات الصيفية.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نحن كفريق حركي نهنئك كذلك بالثقة المولوية التي حظيت بها بإشرافكم على هذا القطاع الهام، ونتمنى لكم التوفيق.

السيد الوزير المحترم،

لقد قامت فيما سبق وزارة الشباب والرياضة بإلغاء التدريبات الشتوية الخاصة بتكوين أطر الخيمات الصيفية، كما أن دورة الربيع عرفت بعض التعثر في تنظيمها.

وتعرفون، السيد الوزير المحترم، مدى أهمية هذه الدورات التكوينية في تأطير وإدماج وإنجاح الخيمات الصيفية، التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف الجمعيات، إن على المستوى المحلي أو الوطني، والتي تشتغل في هذا المجال. وعليه، السيد الوزير، نود معرفة الإجراءات التي اتخذتموها من أجل الإعداد الجيد للمخيمات الصيفية لهذه السنة، وتوفير العدد الكافي من الأطر التربوية المؤهلة لتأطيرها.

شكرا السيد الرئيس.

وفي المجتمع وفي مختلف قطاعات المرفق العام والخاص، لكن مع الأسف، لازالت هناك معوقات تحول دون ممارسة المرأة المغربية لحقوقها كاملة، والقيام بواجباتها تجاه وطنها على أساس المساواة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص.

لذا، نساتلكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي قامت بها الحكومة من أجل إدماج المرأة المغربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة بسمية الخقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين،

أولا، أشكرك السيدة المستشارة على هذا السؤال المهم وكذلك على مضمونه الإيجابي في حق المرأة. لا بد أن نؤكد أن المغرب خطى خطوات كبيرة جدا من حيث تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا وكذلك اقتصاديا، وأتم تعلمون أن جميع البرامج التي توجه لتشجيع المقاولات تستفيد منها المرأة، لكن عندما نقف عند تقييم هذه المشاركة وهذه الاستفادة كنا نقاها يالآه استفادت ما بين 29%، في أحسن الظروف 67%.

لذلك، فكرت الحكومة من خلال الخطة الحكومية للمساواة الذي تتحقق فيه الالتئائية بين جميع مكونات الحكومة، والذي يسعى في أحد محاوره إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي للمرأة، وتحقيق كذلك الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، قام وبادر بمجموعة من البرامج، أنا غادي نذكر لكم البعض منها:

- عندنا مثلا دعم المقاولات النسائية من خلال إحداث صندوق تشجيع الأبنك لدعم المقاولات النسائية؛
 - ثانيا، برنامج "بينهن" في الجهات، وهذا لتعزيز القدرات الإدارية للنساء باش ينجحوا في المقاولات دياهم؛
 - برنامج "انفتاح لها"، والذي يشجع على الحصول على رخصة رقمية تمكنهم من الولوج إلى العروض التفضيلية؛
 - عندنا مثلا برنامج "امتياز" لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 - برنامج "مساندة"، برنامج "تثمين".
- مجموعة من البرامج، سلة من الخدمات تقدم للمرأة من أجل تشجيع المقاولات النسائية، ومن أجل كذلك إيجاد موقع متميز للمرأة داخل المنظومة الاقتصادية.

السيد رئيس الجلسة:

هناك تعقيب؟

تفضلي السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، و تتمنى لكم التوفيق إن شاء الله كي تدفعوا بهذا القطاع، ليس فقط فيما يخص المخيمات، ولكن على جميع الأصعدة.

إلا أن لنا ملاحظة، السيد الوزير المحترم، لما تكلمنا على الجمعيات المحلية، كنا نلاحظو بأن هناك واحد الإشكاليات اللي كنا نخطب فيها هاذ الجمعيات المحلية، وبهاذ المناسبة كنا نشكرو الوزارة، وكل الوزراء السابقين على هاذيك المبادرة الطيبة ديال إحداث المراكز السوسيو رياضية، إلا أنه، السيد الوزير، نرى أن هذه المراكز موجودة ومجهزة من طرف الوزارة، إلا أنها معطلة لعدم توفر الموارد البشرية والعدد كثير منها.

وكنطلبو منكم، السيد الوزير، بهذه المناسبة هاذي ونوجه لكم نداء باش تعطيو الأوامر ديالكم كي توفر الموارد البشرية، الأطر، أتكم عن الأطر لأن الموارد البشرية يمكن لأن هاذ المراكز هاذي أحدثت بشراكة مع الجماعات، الجماعات يمكن لها توفر اليد العاملة أو ما إلى ذلك، ولكن أطر التسيير، لا بد، السيد الوزير، تعملوا على هاذ المسألة، وتوفروا هاذ الأطر كي تفتح هاذ المراكز السوسيو-رياضية، باش يمكن لهاذ الجمعيات تشتغل في واحد الفضاء تربوي ورياضي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هل لكم رد على التعقيب السيد الوزير في بضع ثوان؟ تفضلوا.. إذن، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه مساهمة المرأة المغربية في التنمية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

إن سعي المرأة المغربية إلى الاندماج في مختلف المجالات والمساواة هو من أجل وضع حد لهدر طاقات وكفاءات لا يمكن أن يكون عطاؤها إلا في مستوى ما تنتظره البلاد، فالمرأة المغربية توجد اليوم في قلب عملية التنمية الوطنية كقوة فاعلة وكقوة اقتراحية وإبداعية وكسواعد نشيطة في الأسرة

من تفعيل الدستور، ولا بد من الأجرأة ديال هاذ الأمور على مستوى...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، انتهى الوقت.
تفضل السيد الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

اللي ابغيت نقول للسيدة المستشارة المحترمة أن من الموروث الثقافي الولوج إلى الملكية بالمستوى الضعيف الذي تعيشه المرأة، إذن اليوم نعيش حالة الموروث الثقافي، لكن كذلك نعيش حالة الموروث السياسي، كون أن المقاولات النسائية ما انطلقتش هاذي مدة، كون أن الإدماج الاقتصادي للمرأة لم يتحقق منذ المبادرات الأولى في هذا الباب.

اليوم، على الأقل يمكن أن نتحدث على البرامج الحقيقية، ونتحدث كذلك على المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي اليوم نمت لنا المجال، وأنعشت الأنشطة المدرة للدخل من جهة.

وكذلك تطوير التعاونيات، تشجيع إنشاء التعاونيات وتطويرها إلى مقاولات متوسطة وصغرى، وكذلك تخصيص ميزانية لهذا الأمر، اللي كندخل فيه المقاولات الذاتية اللي اتتا صادقتو عليه في قانون المالية، اللي فيه اليوم مثلا صندوق التماسك الاجتماعي اللي تينشط واحد الجانب، ولا واحد الفئة من الفئات اللي هما الأشخاص اللي في وضعية إعاقة وجزء منهم من النساء.

فهذه البرامج هي اللي عندها الآثار على الواقع ديال المرأة، بدونها لا يمكن أن يكون هناك أي آثار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، وموضوعه ضعف نسبة إدماج السجناء، للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهبطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

شكرا السيدة الوزيرة.

ما مختلفاش معكم في الإجراءات اللي كنتيروها، ولكن نتكلم على الأثر في الواقع، نجاح الأشياء بأثرها على مستوى الواقع. نتكلمون عن نجاح النساء في المقاولات، اشغال عندنا ديال النساء المقاولات؟

خصك تعرف أن على المستوى الجمعي، ملي كيغيو يديروا إطارات جمعوية لنساء مقاولات، ما كيكملش لهم النصاب، لأن كين إشكال، ما كينش النساء، ما منخرطينش في العمل الاقتصادي.

غادي نعطيكم غير بعض المؤشرات اللي كندل على أن المرأة غير متمكنة اقتصاديا، اشغال كتملك المرأة على مستوى العالم من الأرض؟ هاذي كايته إحصائيات دايرها منظمات دولية، 1%.

الآفات الاجتماعية، أغلبها، أنا ماشي ابغيت نسود الواقع، لكن أغلب الآفات الاجتماعية هي مؤنثة: الفقر، الهشاشة، الأمية، إلى غير ذلك من الآفات الاجتماعية.

إلى انتقلنا إلى مستوى آخر، السيدة الوزيرة، ونحن نتكلم على الأثر، اشغال ديال الوزيرات عندنا في هاذ الحكومة هاذي؟ اشغال ديال النساء في المناصب العليا؟ اشغال ديال النساء في المؤسسات المنتخبة؟ اشغال ديال النساء في المؤسسات ديال الإنتاج؟

رفع المستوى ديال النساء أو عددن في هذه المؤسسات هو اللي يمكن يرفع لنا المؤشرات ديال التنمية.

كايته حاجة أخرى، لا بد من اعتماد مقاربة النوع، وكندخل أساسي باش نرفعو من تواجد المرأة ومن مكانتها في المجتمع، راه خصها تفعيل ديال الدستور، فين هي المساواة وتكافؤ الفرص؟ راه ما كايينش، نتكلم عنهم، موجودين على مستوى خطط، كايينش في الدستور، التفعيل ديالهم فينا هو؟

أين هي المساواة؟ راه ما كانشوفوهاش على مستوى الواقع، احنا ما كندويوش على الموروث الثقافي، الموروث الثقافي يندثر مع مئات السنين، ولكن الإجراءات الفعلية على مستوى الواقع راه ضعيفة جدا.

تواجد النساء في المقاولات أو الاقتصاد ضعيف جدا، حتى ملي كنبداو ندجوهم تديرو مثلا العمل ديال التعاونيات، هذا عمل جيد، ولكن أشنو التمكين الاقتصادي اللي كنعطيو؟ محدودية ديال المدخول، يعني غير هي كنسيميا حلول ترقيعية، ماشي حلول واقعية اللي كنعطينا واحد المرأة متمكنة اقتصاديا.

إلى ابغينا ندويو على التمكين السياسي، راه لا بد من التمكين الاقتصادي، إلى ما كانش عندنا التمكين الاقتصادي ما يمكنش ندويو على التمكين السياسي، ما يمكنش ندويو على المرأة لأنها نصف المجتمع، وكنشوفو أن نصف المجتمع يعيش معيقات.

إذن، إلى ابغينا نتجاوز الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني لا بد

فعلى مستوى البرامج التعليمية في إطار الشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، تحققت كثير من المؤشرات الإيجابية، يمكن نذكر في مجال الاستفادة من البرامج التعليمية في الثلاث سنوات الدراسية الحالية، وصل عدد المستفيدين 45.909 مستفيد، مقارنة مع الثلاث سنوات السابقة، أي بزيادة 42%، وهذا مؤشر إيجابي، وهو يؤهل للإدماج عندما يتم التعليم والاستفادة من البرامج التعليمية.

كذلك، على مستوى بناء المراكز البيداغوجية، بلغ العدد الحالي ديال المراكز 45 مركز، وهذا الأمر مهم جدا لأنه كين بنسبة زيادة ديال 62% كيمكن من إعادة الإدماج.

على المستوى البرامج ذات الطبيعة.. يعني نحو الأمية، في إطار التعاون مع القطاعات الحكومية، وخصوصا مع البرامج التي كنتديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تؤكد لكم على أنه تم إدماج 15 مؤسسة سجنية في إطار البرامج ديال نحو الأمية.

وهذه هي الآليات التي كتمكن من الإدماج، بالإضافة للأنشطة التي عندها الطابع الاجتماعي من خلال الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والمسابقات التي كنتنجز، التي كنهل بطبيعة الحال هاته الفئة من أجل إدماجها في المجتمع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الهبتي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي قدمتمو في جوابكم. لكن، أنا ابغيت ناقش هاذ المسألة ديال إعادة إدماج السجناء من الجانب ديال الارتباط ديالها بالسياسة الجنائية، لأنه هاذ الموضوع ديال إدماج السجناء له ارتباط وثيق بالسياسة الجنائية، لكن أي سياسة جنائية؟ واش السياسة الجنائية القائمة على الزجر والعقاب والتشديد في العقاب؟ أم السياسة الجنائية القائمة على أنسنة ظروف الاعتقال وأنسنة المعاملة ديال السجناء؟

في هاذ الاتجاه، بطبيعة الحال المغرب ما يمكن يكون إلا مع الاختيار ديال الأنسنة، وهذا يقتضي، أولا وقبل كل شيء، إعادة النظر في واحد العدد ديال الأمور، سواء قبل أو إبان الاعتقال

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارون المحترمون،

أولا، بعد تهنئتم بالثقة المولوية السامية التي حظيت بها، وبعد متمنياتي الصادقة بالتوفيق والنجاح.

مما لاشك فيه أن هناك أثر محدود لمسألة إدماج السجناء في النسيج المجتمعي، أود بهذه المناسبة أن أسألكم عن الإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها واعتمادها في هذا الإطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد العزيز العاري، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في البداية، أشكركم السيد الرئيس، وأشكر السيدات والسادة المستشارين على التهنئة ديالهم، وتمناؤ للجميع التوفيق والتعاون للقيام بواجبنا في خدمة هذا الوطن.

بالنسبة للسؤال، السيد المستشار المحترم، هذا الموضوع يندرج ضمن إستراتيجية اعتمدها المندوبية العامة لإدارة السجون والإدماج، انطلقت في بناء هذه الإستراتيجية من توجهات ملكية، من أحكام الدستور، وكذلك من برنامج حكومي، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والقانوني.

هذه الإستراتيجية تهدف بالأساس إلى تعزيز المكتسبات في هذا المجال، ثم إلى النهوض بالأوضاع ديال السجناء والإدماج ديالهم سواء على مستوى الإدماج الاجتماعي أو الاقتصادي.

كذلك، هي تستحضر وتعكس هذه الإستراتيجية من خلال برامج، عندها إجراءات، عندها مدى زمني، عندها مؤشرات لقياس مدى التقدم في إنجاز هذه الإستراتيجية.

ويمكن أن نؤكد لكم، السيد المستشار المحترم، على أن من أهم هاته البرامج هناك برامج ذات طبيعة تعليمية، ذات طبيعة تربوية، ذات طبيعة مهتمة بمجال نحو الأمية، برامج تتوجه إلى الشق الاجتماعي، سأذكر بعض من هاته البرامج المهمة والتي يتم تنزيلها، في إطار شراكات، في إطار تعاون إما مع القطاعات الحكومية أو مع جمعيات المجتمع المدني، وغيره.

وأثناء الاعتقال وبعد الاعتقال.

قبل إبان الاعتقال مطروح أمامنا مشكل ديال الاكتظاظ ديال السجون، هو اكتظاظ فضيع جدا، ويسيء إلى صورتنا على المستوى الدولي، كايين 49 مؤسسة سجنية تستقبل ما يزيد على 60 ألف حتى 70 ألف معتقل، في حين الطاقة الاستيعابية لا تتعدى 25 ألف سجين، وبالتالي ينبغي التفكير جديا في إعادة النظر في واحد العدد العقوبات السالبة للحرية، واستبدالها بالعقوبات البديلة، وتتناو هاذ المشروع الجنائي اللي كايين مطروح حاليا يجابو على هاذ الأمر.

المسألة الثانية، أثناء الاعتقال، الموارد البشرية غير كافية، كايين 6 آلاف موظف في مجموع المؤسسات السجنية، يالآه 30 هما اللي مؤهلين، اللي تلقوا تكوين باش يصاحبوا ويؤهلوا السجناء، وبالتالي ينبغي إعادة النظر في هاذ الأمر.

ثم كذلك في ما بعد وهو المسألة ديال الشراكة بين المندوبية ديال السجون والمؤسسة ديال محمد السادس، نتمنى أن تتطور هذه الشراكة.

والسلام.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم رد على التعقيب في بضع ثوان، السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

باختصار شديد، أؤكد على أن الاختيار بطبيعة الحال ديال بلادنا هو الاختيار ديال المقاربة ديال الأنسنة واعتبار البعد الإنساني للنزلاء.

ثم بكل تأكيد أن هاته الإجراءات سواء كان المجتمع المدني اللي أكثر من 842 نشاط تدار في هاذ المجال كيعاون على مستوى التأهيل البشري.

على مستوى السياسة الجنائية، صحيح، الاختيار القائم في المشاريع المعروضة للنقاش هو اختيارات تتوجه نحو اعتماد يعني العقوبات البديلة، وهذا من شأنه أنه يكون في نفس السياق اللي ذكره السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

السؤال الموالي إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه غياب توفير الحماية الاجتماعية بمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

لسنا في حاجة لتذكيركم، السيد الوزير، بمقتضيات الدستور المغربي، خاصة الفصل 31 منه.. أستسمح.

تحتاج العديد من المؤسسات العمومية من بينها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى عملية إصلاح عميقة لتقوم بالدور المنوط بها، حيث تشكو بعض المصحات التابعة لهذه المؤسسة من ضعف الخدمات الطبية والاستشفائية الناجمة عن سوء التدبير، كما أكدت تقارير المجلس الأعلى للحسابات.

لذا، نسألكم السيد الوزير: ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لضمان حق المواطن في العلاج والعناية الصحية لمصحات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟ وهل تملك الوزارة الوصية إستراتيجية وطنية شاملة ومندمجة للإصلاح الشامل والعميق لمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما فيها المصحات التابعة لها لتحقيق أهداف حماية اجتماعية لبلادنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون

اجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

ابغيت نشكر السيد المستشار على هاذ السؤال، يتعلق بمصحات الضمان الاجتماعي ومدى نجاعتها، وإلى إي حد تقدم

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

دبا اللي فهمت من الجواب ديال السيد الوزير، أولا طرحنا السؤال، السيد الوزير.. حيث راه ما تيسمعينش.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

احنا طرحنا لكم السؤال، السيد الوزير، وقلنا لكم هناك تقرير ديال مؤسسة من مؤسسات الحكامة، مؤسسة دستورية هي المجلس الأعلى للحسابات، واستأنستو بهاذ التقرير، هذا ما جاوبتوناش عليه، اتما تحدثتو على الجانب الإيجابي، احنا ما كنكروهش، ولا أحد ينكر الدور اللي كتقوم به هاذ المؤسسات، وخاصة أنها تستهدف واحد الفئة من المجتمع المدني، وهي أكثر الفئات تعرضا للمرض ولحوادث الشغل، وهي الفئة ديال العمال، احنا دبا الحسنات كنعبروها في المكاسب.

السؤال كان مطروح، السيد الوزير، فعلا هاذ الشي اللي قلتو كايين، ولكن راه كايين اختلالات، التقرير ركز على سوء التدبير، اتما ما تلكتوش على المشاكل، راه كايين سوء التدبير، كايينة مشاكل، العدد راه ما كافي، المغرب راه طويل عريض، والعدد ديال العمال تتقول 600 ألف، راه ما كايينش 600 ألف واحد تخدموا في القطاع الخاص، واحد العدد كبير كيشي للمؤسسة ديال المستشفيات العمومية، لو كان التركيز غير على هاذ المصحات غتكون كارثة.

احنا دبا الآن نتحدثو واش كايين.. لأن السؤال مبني على تقرير، اتما ما جاوبتوش على التقرير، أشنو درتو في المجال ديال التدبير؟ لأن الإشكال الوحيد اللي كايين في هاذ المؤسسات هو سوء التدبير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم تعقيب أو رد على التعقيب، السيد الوزير، في بضع ثواني.

خدمات بالنسبة أساسا للمساهمين العمال في الضمان الاجتماعي. كما تعلمون، السيد المستشار، أن هذه المصحات ديال الضمان الاجتماعي لعبت ومازالت تلعب دورا أساسيا فيما يخص تقديم العلاجات الضرورية، عددها 13 ديال المصحات، 5 في الدار البيضاء، و.. موزعين في بعض مدن أكادير، الجديدة والقنيطرة، مراكش، المحمدية، وجدة وسطات وطنجة.

النتائج ديال هاذ السنة ديال 2014، خلافا لما يعتقد، بعض النتائج ربما قد تفاجئك وربما تفاجئ الكثير، حوالي تقريبا 640 ألف، غادي ندير أرقام يعني.. 640 ألف مريض اللي توجهوا هاذ السنة، سنة 2014، 51300 تقريبا تلقوا العلاج ويعني اقضوا بعض الأيام ولا بعض.. في هاذ المصحات، 340.500 اللي قاموا بعملية تصفية الدم (hémodialyse).. يعني 48 ألف، زد على ذلك 11.130 ديال المرأة، ديال الولادة، النساء اللي ولدوا في هاذ...

كنعرفوا هاذ المصحات ما كايينش يعني شي مغربي اللي ما استفدش تقريبا على مستوى الدار البيضاء وهذا، أولا هي ما بين، يعني باش نتكلمو بصفة واضحة، ما بين (les cliniques) الخاصة اللي كانت أئمة تقريبا باهظة والمستشفيات العمومية اللي كتعاني من بعض.. هاذي كتقدم واحد الخدمة بأقل تكلفة، ولكن في صالح المرضى، وأساسا في صالح العمال، لأن البناية ديالها تبنات بمال العمال، بمدخرات العمال.

طبعا مرت بواحد المرحلة صعبة في واحد الوقت معين، هذا لا ينكره أحد، ولكن الآن احنا بصدد إعادة التأهيل والتغلب على كل الصعاب باش حقيقة هاذ المصحات تؤدي الخدمة اللي تدارت من أجلها.

واحنا واثقين نظرا للعمل والسياسة نتاعنا في هاذ الاتجاه باش نديرو من هاذ المصحات مثلا يحتدا به في بلادنا لتكون مفخرة، وربما مثال بالنسبة لعدد من المستشفيات والمؤسسات الاستشفائية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك تعقيب، السيد المستشار؟

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

أنا قلت لك، السيد الرئيس، راني جاوبتك، قلت لك كانت مشاكل، كانت اختلالات في الماضي، في واحد الوقت معين، احنا نؤمن بالتطور الإيجابي، ما نقاوش فقط نتكلمو على الاختلالات، الأمور تطورت، تحسنت. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وموضوعه الملف المطالب لهيئة المتصرفين. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعيش هيئة المتصرفين بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية منذ سنوات على واقع الحيف والتمييز واللاعادلة على عدة مستويات أمام صمت وتعننت الحكومة إزاء مطالبها المشروعة (كنتضحك)، السيد الوزير، زعما بحال إلى احنا ما كاينش هاذ الشيء، ما عندو ما يأكل الو، الواقع هذا).

لذا، السيد الوزير، هل تفكر الحكومة في معالجة المشاكل المهنية والمادية وكل المطالب المشروعة لهيئة المتصرفين إنصافا لهاته الفئة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد مبديع، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف**بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

السيد الرئيس،

أولا، أتوجه بالشكر إلى السيد المستشار المحترم من الفريق

الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرح هذا السؤال.

أؤكد في البداية أن الحكومة تسعى إلى إنصاف كافة موظفي الدولة من خلال اعتماد كافة التدابير والإجراءات والآليات الضرورية في مجال تدبير الموارد البشرية التي ستمكنها من تحقيق هذا الهدف، وهذا ما سبق لي أن عبرت عنه خلال لقائي بممثلين عن الاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة بتاريخ 26 مارس 2014، في إطار اعتماد مقارنة جديدة شمولية تتعلق بالتعاطي مع قضايا الوظيفة العمومية، تقوم على أساس القطع مع المقاربات الفئوية المعتمدة سابقا، في معالجة مطالب الموظفين لفائدة مقارنة جديدة تحترم الأحكام الدستورية الجديدة.

وعلى هذا الأساس، ستعتمد هذه المقاربة إلى حل إشكاليتين، هو الموضوع ديال الفرق بين الموظفين. النقطة الأولى توحيد المسارات المهنية، أي إشكالية الترقية، والنقطة الثانية الأجور والتعويضات. هذا هو الفرق اللي كاين بين الفئات.

بالنسبة للنقطة الأولى، سيتم إخضاع هذه النقطة، أي الترقية، إلى قواعد موحدة بين كل الفئات، سواء من حيث شروط الترقى من درجة إلى أخرى على أساس نفس المدة الزمنية المطلوبة أو من حيث نسبة الحصيصة، ومن حيث قواعد تقييم الأداء.

النقطة الثانية، فيما يخص الأجور والتعويضات، ستم مراجعة النظام الحالي على أساس أجر أساسي، يمثل أعلى نسبة من مجموع الأجر، والواقع أو الأحسن أن يكون الأجر يمثل الثلثين والتعويضات الثلث المتبقى.

وستتم هذه المراجعة في إطار المراجعة الشاملة للقانون الأساسي للوظيفة العمومية الذي نحن الآن في وضع اللمسات الأخيرة عليه، وسيتم من التغلب على هذا الفرق وهذا التشكي الذي يشكو منه المتصرفون وفئات أخرى، لأن ما كاينش غير المتصرفون، كاين التقنيون، كاين فئات أخرى كذلك تشتكي من الفوارق بينها وبين فئات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا السيد الوزير.

كنسجلو مجموعة من النقط الإيجابية، لكن، السيد الوزير، ما اعطينوناش الأجرأة الزمنية لإخراج هاذ مشاريع الإجراءات اللي ذكرتو.

في الفريق الفيدرالي، احنا مع نبد الفتوية، ونريد مقاربة شمولية تقطع مع مبدأ الفتوية، كما كذلك نريد القتع مع تضارب المصالح فيما يخص وضع الأنظمة الأساسية من طرف مجموعة من اللوبيات داخل قطاعات الوظيفة العمومية.

كذلك، يجب على كل المراسيم ذات الصلة أن تنبني على قاعدة التشريع من أجل تجاوز الاختلالات واللاتكافؤ.

لذلك، ندعوكم، السيد الوزير، إلى معالجة الاختلالات وإنصاف فئة المتصرفين في إطار الماتلة مع فئات أخرى، وكذلك الاهتمام بباقي الفئات كما ذكرتم، التقنيين والأعوان التقنيين والأعوان الإداريين والمحربين وكل الفئات.

لذلك، نحن مع الإجراءات التي ذكرتموها، لكن يجب أن تحددوا لنا الأجرأة الزمنية لإخراجها إلى حيز الوجود.

كذلك، نريد مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية، يتماشى والمقتضيات الدستورية الجديدة، كذلك يتماشى في إطار وضع معايير شفافة وموضوعية تقطع مع الربيع ومع الولاءات ومع التبعيات لصالح المردودية والاستحقاق والكفاءات، خدمة للمصالح العليا لوطننا.

ونذكركم أن هاته الإجراءات لا يمكن أن تخرج إلى حيز الوجود إلا في إطار آلية الحوار الاجتماعي، آلية التفاوض الثلاثي التركيبية كما هو متعارف عليه دوليا، وكما ينص عليه الدستور الجديد والتشريعات الاجتماعية الوطنية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

انتهى الوقت، السيد الوزير، اسمح لي، انتهى، سالتو حتى اتما الوقت ديالكم، كلشي سالى.

السؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وموضوعه توفير المواد

الاستهلاكية ومراقبة الأسعار بحلول شهر رمضان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين أعضاء فريق التجمع، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

لقد سمعتم السؤال، فهو يتعلق بشهر رمضان المبارك، نريد منكم التوضيح للرأي العام بهذه المناسبة الكريمة، ما قامت وما تقوم به الحكومة لهذا الموعد السنوي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف

بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس والمستشار،

أولا، ابغيت نشكرو على هاذ السؤال لأنه جا في الوقت ديالو. ابغيت نأكد للمجلس الموقر ديالكم أن الحكومة اخذت كل التدابير اللازمة باش إن شاء الله الأسواق ديالنا في شهر رمضان تكون فيها الوفرة، وأنا نواجمو الطلب اللي غادي يكون في هاذ الشهر المبارك، بالخصوص في واحد المواد اللي هي عندها طابع خصوصي في الاستهلاك، ومتعلقة بشهر رمضان.

وما يخفاش عليكم، أنه جانا شهر رمضان، وجاتنا الفترة الصيفية كذلك، اللي حتى هي كتفرض على الحكومة تتخذ واحد العدد ديال التدابير بالخصوص أن الناس كيتحولوا من المناطق ديالهم.

اللي يمكن لي نقول لكم أن اللجنة الوزارية المختصة اجتمعت في 19 ماي، ودرسنا الوضعية ديال التخزين وديال الرواج، واجتمعت اللجنة البارح الاثنتين في وزارة التجارة والصناعة، وشافت الوضعية ديال المواد المصنعة. وبهاذ المناسبة هاذي، اتخذت قرارات البارح بأنه كل مادة ما محترماش المدة ديال الاستهلاك ديالها، إلا وغيوقع الإلتلاف ديالها.

السنة هاذي، وإن شاء الله غيدوز شهر رمضان في ظروف حسنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

السؤال كان لطمأنة المواطنين بهذه المناسبة الكريمة وهاذ الشهر المبارك. نتمنى أن يكون هناك تواصل على مستوى الوسائل ديال التواصل ما بين المواطنين وما بين الحكومة وما تقوم به حتى الاطمئنان يسود.

نحن ندرك جيدا أنه يمكن أن تكون هناك انزلاقات، ولكن التحكم فيها عن طريق التواصل يطمئن الشعب، ويتركه أنه المواطنين يخدمون على هذا الشهر المبارك بكل أريحية. والله الموفق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

اليوم، في الصباح كان اجتماع كبير بوزارة الداخلية، اللي كانوا فيه المسؤولين على المصالح الاقتصادية ديال وزارة الداخلية في العمالات والأقاليم، وبهاذ المناسبة، ابغيت نهنيهم من خلالكم على العمل اللي كيقوموا به طيلة العام، وعلى الاستعداد اللي داروا بالنسبة لهاذ السنة، لأنه شهر رمضان غيجينا النصف فيه في يونيو، والنصف فيه في يوليو. ولذلك، كيخصنا نكونو واخدين الاحتياط لشهر يونيو، وواخدين الاحتياط لشهر يوليو.

كذلك، نأكد بأن غادي نحرصو على أن المواد ديالنا تكون فيها الجودة إن شاء الله، وتكون فيها السلامة الصحية، لأنه مرتبطة بالفصل ديال الصيف، وأن الحكومة عازمة، وقلنا هاذ الشئ في الصباح في وزارة الداخلية، عازمة على أنه غادي تضرب على أيدي كل اللي غيغش لا في الأسعار ولا في الجودة، ولا اللي غيتعاطى للتخزين السري في هاذ الشهر المبارك.

وما يخفاش عليكم كذلك أن حتى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتلعب معنا واحد الدور في التوعية في هاذ الموضوع.

اسمحوا لي، كان يمكن لي نتكلم لكم على الوضعية ديال السوق، والمواد اللي موجودة، ونقول لكم أنه أول مرة منذ عشر سنوات، نظرا الله سبحانه وتعالى وفر لنا سنة فلاحية جيدة، أننا ما استعملناش الجمر، الديوانة، في استيراد المواد.

الحمد لله المغرب عندو الكفاية الذاتية ديالو من خلال هاذ